

أثر اختلاف مدخل المراجعة الخارجية علي العلاقة بين مؤشرات
الأداء المالي للشركة والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة
دراسة تطبيقية علي الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. السيدة مختار عبد الغني طلخان

مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة

كلية التجارة - جامعة الاسكندرية.

أثر اختلاف مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي للشركة والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية

د. السيدة مختار عبد الغني طلخان (*)

المستخلص:

استهدف البحث تحليل واختبار العلاقة بين العوامل الاقتصادية للتدهور على مستوى الشركة، مقاسة بمؤشرات الأداء المالي للشركة، والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، وكذلك اختبار مدى تأثير مدخل المراجعة الخارجية، كمتغير معدّل Moderator (مشتركة/فردية) على هذه العلاقة. وذلك من خلال إجراء دراسة تطبيقية على عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية بلغت ٢٥ شركة باجمالي ٢١٠ مشاهدة خلال الفترة من ٢٠٠٧-٢٠١٨. وقد أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود تأثير معنوي لمؤشرات الأداء السوقي، والأداء الإجمالي، والأداء النقدي على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، بينما يوجد تأثير إيجابي معنوي لربحية الشركة على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة. وهو ما يشير إلى أن غالبية إدارات شركات العينة لا يأخذون في اعتبارهم العوامل الاقتصادية المحددة لأداء الشركة كمتغيرات مؤثرة على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة. كما توصلت الدراسة إلى أن اختلاف مدخل المراجعة الخارجية لم يكن له تأثير معنوي على العلاقة الرئيسية محل الدراسة، أي لم تسهم في تحسين الاعتراف الوتقي بالخسائر كمؤشر للحفاظ المحاسبي وجودة المراجعة.

وقد تم إجراء تحليل الحساسية بتغيير طريقة قياس مؤشر ربحية الشركة من خلال قياسه بالتغير في العائد على الأصول قبل خسائر تدهور الشهرة أو قياسه بمقياس الأداء الضعيف، وبينت النتائج أن ربحية الشركة، مقاسة بالتغير في العائد على الأصول قبل خسائر تدهور الشهرة، لها تأثير معنوي على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، وهي تتفق مع نتائج التحليل الإنساني، كما أظهرت أن الأداء الضعيف للشركة، مقاسا بنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية، تؤثر معنويا على قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، وكان لمنخل المراجعة الخارجية، كمتغير معدّل، تأثير تفاعلي إيجابي ومعنوي على تحسين العلاقة بين الأداء الضعيف للشركة، مقاسا بربحية الشركة IBITD، والاعتراف بخسائر تدهور الشركة مقارنة بمدخل المراجعة الفردية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

كما قام الباحث بعمل تحليل إضافي يتضمن متغيرات الخصائص التشغيلية للشركة كمتغيرات رقابية في نموذجي التحليل الأساسي، وقد بينت نتائج التحليل الإضافي عدم وجود تأثير معنوي لمؤشرات الأداء المالي للشركة وكذلك مجموعة المتغيرات الرقابية الخاصة بالخصائص التشغيلية للشركة وتلك الخاصة بخصائص الشهرة على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، فيما عدا تأثير الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة في السنة السابقة فلها تأثير سلبي ومعنوي على قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة في جميع الأحوال. كما لم يكن لاختلاف مدخل المراجعة الخارجية تأثير تفاعلي معدّل للعلاقة محل الدراسة. وهذه النتائج تدعم نتائج التحليل الأساسي للدراسة.

الكلمات المفتاحية: عوامل التدهور الاقتصادي، مؤشرات الأداء المالي للشركة، خسائر تدهور الشهرة، المراجعة المشتركة، المراجعة الفردية.

(*) مدرس بقسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة - جامعة الاسكندرية.

البريد الإلكتروني: Sayeda.Mokhtar@yahoo.com

**The Impact of the Difference of the External Audit Approach on the Relationship between the Financial Performance Indicators of the Company and the Recognition of Losses of Goodwill Impairment
An Applied Study on Listed Companies in the Egyptian Stock Exchange**

Abstract:

The research aimed to analyze and test the relationship between economic impairment factors at the level of the company, measured by the financial performance indicators of the company, and Recognition of goodwill impairment losses, as well as to test the impact of the external audit approach, as a Moderator variable (joint / single) on this relationship. Using an applied study on a sample of 25 listed companies in the Egyptian Stock Exchange with a total of 210 observations during the period (2007-2018).

The study concluded that, there is no significant effect of the market, total and monetary performance indicators on the recognition of goodwill impairment losses, whereas there is a significant positive effect of the profitability on the recognition of goodwill losses. This indicates that the majority of the sample companies do not take into account the economic factors that determine the performance of the company as variables affecting on the recognition of the goodwill impairment losses. The study also found that the difference of the external audit approach did not have a significant effect on the main relationship of the study, that is, it did not contribute to improving the timely loss recognition as an indicator of the accounting conservatism and the quality of the audit.

The sensitivity analysis was performed by changing the method of measuring the profitability indicator with measuring by the change in the return on assets before the impairment loss of goodwill or measuring it by the poor performance indicator. The results showed that the profitability of the company, measured by the change in the return on assets before the impairment losses on goodwill, has a significant effect on the recognition of goodwill impairment losses and this result are consistent with the results of the fundamental analysis. It also found that the weak performance of the company, measured by the ratio of the market value of equity to its book value, significantly affected on the decision to recognize the goodwill impairment losses. Also, the external audit approach, as a moderator variable, has a positive and significant interactive effect on the improvement of the relationship between the weak performance of the company, as measured by IBITD, and the recognition of the goodwill impairment losses compared to the single audit approach of listed companies in the Egyptian Stock Exchange.

The researcher also carried out an additional analysis to include the variables of the operational characteristics of the company as control variables in the two basic analysis models. The results of the additional analysis showed that there is no significant effect of the financial performance indicators of the company, as well as the set of control variables related to the operational characteristics of the company and those related to goodwill characteristics on Recognition of goodwill impairment losses. Except for the effect of recognition of goodwill impairment losses in the previous year, it has a negative and significant effect on the decision of recognition of goodwill impairment losses in all tests. The difference in the external audit approach did not have a moderated interactive effect of the relationship under study. These findings support the results of the basic analysis of the study.

Keywords: Economic Impairment Factors, Financial Performance Indicators, Goodwill Impairment Losses, Joint Auditing, Single auditing.

١- المقدمة:

تعد المحاسبة عن الشهرة من أهم القضايا المحاسبية التي لا تزال محل جدال، فالشهرة المعترف بها عادة تمثل أكبر بند منفرداً في ميزانية الشركة، وتمثل أحد مجالات المحاسبة التي تسمح بقدر كبير من حرية الاختيار المحاسبي للإدارة، سواء عند الاعتراف الأولي بالشهرة، وعند اتخاذ قرار بتدهور قيمة الشهرة^(١)، وكذلك الإفصاح عن الشهرة وتدهور قيمتها. وقد أدى إصدار معيار المحاسبة المالية الأمريكي (SFAS (142) ومعيار IAS (36) إلى إحداث تغييرات جوهرية في حساب الشهرة، تمثلت في إلغاء استفاد الشهرة والإلزام بإجراء اختبار تدهور سنوي لها، مما زاد بدرجة كبيرة من السلطة التقديرية للإدارة عند التقرير المالي عن الشهرة.

وقد أثار اختبار تدهور الشهرة اهتمام أو قلق الأكاديميين والممارسين معدي ومراجعي القوائم المالية والجهات التنظيمية المنوطة بالإشراف على تطبيق معايير التقرير المالي الدولية، فقد أشارت بعض الدراسات (AbuGhazaleh et al., 2011; Boennen & Glaum, 2014; Omar et al., 2015; Kabir and Rahman, 2016; Ayers et al., 2018; D' Arcy and Tarca, 2018) إلى إنه تم تقديم مدخل اختبار تدهور قيمة الشهرة بهدف تحسين المحتوى المعلوماتي للشهرة المقتناة والمعترف بها، إلا أن هذا المدخل أنتقد من قبل الأكاديميين والممارسين، ومعارض أعضاء IASB بسبب الحكم التقديري الإداري المعقد والمتلازم في عملية اختبار تدهور قيمة الشهرة، وإمكانية استخدامه انتهازيًا في ظل غياب الإدارة النزيهة للشركات، الأمر الذي قد يؤدي إلى الأتعكس خسائر التدهور الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، مما يقلل من النتائج المرغوبة لمدخل التدهور.

ووفقاً لمدخل التدهور، اتفقت عدة دراسات (Stenheim & Madsen, 2016; Vogt, et al., 2016; Kabir and Rahman, 2016; Lobo, et al., 2017) على أن احتمالية الاعتراف بخسائر تدهور قيمة الشهرة وقيمة هذه الخسائر ينبغي أن تتأثر بالعوامل الاقتصادية للتدهور، إذ تمثل العوامل الاقتصادية للتدهور في العوامل التي تؤثر على الأداء الحقيقي لأصول الشركة بما فيها الشهرة (Abdul Majid, 2015). وقد تكون هذه العوامل داخلية أو خارجية، وقد تكون على ثلاثة مستويات: علي مستوى الاقتصاد الكلي، وعلى مستوى الصناعة وعلى مستوى الشركة (Stenheim and Madsen, 2016).

وفي هذا الصدد، ونظراً لوجود العديد من حوافز التقرير المالي التي تؤثر على الإدارة عند تطبيقها واختيارها من بين السياسات المحاسبية وتطبيقها لمدخل التدهور؛ فقد ترتب على ذلك ممارسة الإدارة سلوكاً انتهازيًا يجعلها لا تعترف بخسارة تدهور قيمة الشهرة على الرغم من وجود مؤشرات اقتصادية دالة على هذا التدهور. مما يتطلب إحكام الرقابة على تطبيق مدخل التدهور ومراقبة قرارات الإدارة الخاصة بتدهور قيمة الشهرة، ومراقبة المؤشرات المحتملة لتدهور قيمتها، وتقييم ما إذا كان قرار تدهور قيمة الشهرة وحجم خسارة التدهور يتوافقان مع هذه المؤشرات أم لا (Kabir

(١) يستخدم معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) مصطلح "الإضعاف" كترجمة حرفية لمصطلح Impairment، ويستخدمه الباحث أن مصطلح "تدهور" أكثر ملاءمة للتعبير عن النقص الملموس والجوهري في قيمة الأصول، وذلك اتفاقاً مع شحاتة وطاحون، (٢٠١٠). وبالتالي سوف يستخدم الباحث مصطلح التدهور بدلاً من مصطلح الإضعاف.

(and Rahman, 2016). ويمكن تحقيق هذه الرقابة من خلال المراجعة الخارجية التي تلعب دوراً هاماً كأحد الآليات الرقابية التي تضفي الثقة على المعلومات المحاسبية.

وفيما يتعلق بمراجعة الشهرة، فهي أكثر صعوبة في المراجعة من العناصر الأخرى من التقديرات المحاسبية المعقدة، فهي تستلزم فهماً أفضل لاختبارات مراجعة هذه التقديرات، وفي هذا السياق؛ اتفقت العديد من الدراسات (Griffin, 2014; Johnstone et al., 2014; Ghosh et al., 2016; Ayers et al., 2018) على أن مراقبي الحسابات يواجهون صعوبات فنية عند مراجعة الشهرة واختبار تدهورها تتعلق بمراجعة التطبيق الفني للمعايير المحاسبية المتعلقة بتدهور قيمة الشهرة، كما قد يواجه مراقبو الحسابات تحديات مرتبطة بعلاقة مراقب الحسابات بعمله (صعوبات علاقات أو علاقوية)، علاوة على ذلك، قد يواجهون أيضاً تحديات تنظيمية تتمثل في عدم وجود سوق نشط للأصول أو لوجندات توليد النقدية، مما يجعل مراقب الحسابات يوافق (أو الاعتمادية أو الاتكالية) على تقييمات الإدارة، والتي غالباً ما تكون متسقة مع احتياجاتهم، دون الحصول على أدلة مراجعة مستقلة كافية، خاصة وأن الإدارة تعتمد على شركة خدمات تقييم مهنية لتقييم وجداتها المولدة للنقد والشهرة (Wines et al., 2007; Ghosh, et al., 2016).

ويعتقد الباحث أن مدخل المراجعة المشتركة⁽¹⁾، مقارنة بمدخل المراجعة الفردية، يعد أحد الآليات التي يمكن بها تحسين جودة المراجعة الخارجية وخاصة مراجعة الشهرة واختبار تدهورها ومواجهة تحدياتها. وفي هذا السياق، قامت المفوضية الأوروبية European Commission بإصدار تقرير الورقة الخضراء 'Green Paper' عام ٢٠١٠ وذلك للعمل على استعادة الثقة في القوائم المالية بتحسين جودة المراجعة الخارجية من خلال تفعيل مدخل المراجعة المشتركة كأحد مدخل المراجعة الخارجية (العاصي، ٢٠١٥؛ جيز، ٢٠١٧). ويقصد بالمراجعة المشتركة أن يتم تكليف اثنين (أو أكثر) من مراقبي الحسابات المنتمين لمنشآت محاسبة ومراجعة منفصلة، يقومان بالتجميع والتقييم الموضوعي للأدلة المتعلقة بتأكيدات الإدارة حول الأحداث والأنشطة الاقتصادية، لإبداء رأي فني محايد وتقديم تقريراً موحداً وموقعاً منهما. وبمجرد إصدار ذلك التقرير، يصبح مراقبا الحسابات مسئولين بالتضامن عن مدى دقة هذا التقرير (Zerni et al., 2012; Ratzinger et al., 2013; Saket et al., 2013; العاصي، ٢٠١٥؛ Lobo et al., 2017).

⁽¹⁾ يختلف مفهوم مدخل المراجعة الخارجية المشتركة عن المدخل الأخرى للمراجعة الخارجية، والتي من أهمها؛ مدخل المراجعة الخارجية الفردية Single Auditing، ومدخل المراجعة الخارجية الثنائية، ومدخل المراجعة الخارجية المزدوجة. وقد أشار العاصي (٢٠١٥) إلى أن مدخل المراجعة الخارجية الفردية هو عملية يقوم فيها مراقب حسابات واحد بمراجعة القوائم المالية لشركة العميل وإصدار تقرير مراجعة واحد. بينما يشير مدخل المراجعة الخارجية الثنائية إلى أنه عملية يتم فيها تكليف اثنين من مراقبي الحسابات، المنتميين لمنشآت محاسبة ومراجعة منفصلة، بمراجعة القوائم المالية لشركة العميل، بحيث يقوم كل مراقب بإداء عملية المراجعة بصورة مستقلة عن الآخر، وإصدار تقرير مراجعة مستقل عن الآخر. أما مدخل المراجعة الخارجية المزدوجة يتم تكليف اثنين من مراقبي الحسابات، اللذين ينتميان لمنشآت محاسبة ومراجعة منفصلة، بمراجعة القوائم المالية لشركة العميل مرتين كاملتين بصورة منفصلة وإصدار تقرير متصل عن كل عملية مراجعة ويتم تطبيق هذا المدخل في حالة إعادة إصدار القوائم المالية.

ويتم تطبيق المراجعة المشتركة إما إجباريا في الشركات بحكم القانون أو كشرط أساسي لاستمرار نشاطها، أو إختياريا لعدم وجود إلزام قانوني بتطبيقها ويترك الاختيار للشركة لتقرر مدى حاجتها للتطبيق (العاصي، ٢٠١٥؛ حسين وآخرون، ٢٠١٨). وفي مصر يعد مدخل المراجعة المشتركة إختياريا في الشركات المساهمة المصرية، وشركات التأمين وشركات التخصيم، بينما يعد إجباريا في البنوك صناديق الاستثمار، شركات الإيداع والقيود المركزي، شركات التمويل العقاري، شركات توظيف الأموال، وصندوق حماية المستثمر، وذلك وفقا للقوانين والقواعد المنظمة لذلك (جبر، ٢٠١٧). كما يمكن أن يكون مراقبو الحسابات، القائمون بعملية المراجعة المشتركة، منتمين لمنشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار (Big/Big)، أو منتمين لمنشآت المحاسبة والمراجعة بخلاف الأربعة الكبار (Non/Non)، أو قد ينتمي أحدهم لأحد منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار وينتمي الآخر لأحد منشآت المحاسبة والمراجعة بخلاف الأربعة الكبار (Non/Big) (العاصي، ٢٠١٥).

وعلى الرغم من أن المراجعة المشتركة لاقت إهتمام ملحوظ من قبل الجهات التنظيمية والمهنية والمستثمرين والأكاديميين. إلا أن البحوث الأكاديمية حول المراجعة المشتركة وعلاقتها باختبار تدهور الشهرة مقارنة بمدخل المراجعة الفردية محدودة على حد علم الباحث، ففي البيئة المصرية هناك العديد من الدراسات (يوسف، ٢٠١٥، النيسطي، ٢٠١٤؛ العاصي، ٢٠١٥؛ الهريدي، ٢٠١٥؛ حافظ، ٢٠١٥ أبو العلا، ٢٠١٩) اختبرت تأثير المراجعة المشتركة أو مزيج مراقبي الحسابات المشاركين في عملية المراجعة المشتركة على جوانب عديدة مثل جودة المراجعة مقاسة بالتحفظ المحاسبي علي مستوى القوائم المالية، أو علي مستوى أحد العناصر مثل مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وإدارة الأرباح، واكتشاف الغش والتقرير عنه، ودقة تقرير مراقبي الحسابات. لذلك يحاول الباحث اختبار أثر مدخل المراجعة المشتركة علي علاقة عوامل التدهور الاقتصادي علي مستوى الشركة، مقاسة بمؤشرات الأداء المالي للشركة، بقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، وذلك مقارنة بمدخل المراجعة الفردية، ومدى توافر دليل عملي في مصر علي هذه العلاقة محل الدراسة.

٢- مشكلة البحث:

على الرغم من إصدار معيار IFRS No. 3 "تجميع الأعمال" ومعيار IAS No. 36 "تدهور قيمة الأصول" لتحسين المعالجة المحاسبية للشهرة وتزويد المستخدمين بمعلومات مفيدة وملائمة حول القيمة الاقتصادية الحقيقية للشهرة، إلا أن العديد من الدراسات وجّهت لهما عدة انتقادات لاعتمادهما على الحكم الشخصي للإدارة عند اختبار تدهور قيمتها. حيث يتسم اختبار تدهور قيمة الشهرة بعدم وضوح تأثيره على قرار الاعتراف بخسائر تدهور قيمة الشهرة (AbuGhazaleh et al., 2011). وفي هذا الصدد؛ ظهر إتحاهان من الدراسات، تضمن الإتجاه الأول دراسات (رجب، ٢٠١٢؛ ; Abughazaleh, et al., 2012; Hamberg & Beisland, 2014; Ji & Lu, 2014) تناولت

اختبار أثر الاعتراف بخسائر تدهور قيمة الشهرة على تقييم أسعار الأسهم وإدراك المستثمرين لمعلومات الشهرة، بينما تناول الإتجاه الثاني دراسات (Stenheim & Madsen, 2016; Vogt et al., 2016; Kabir and Rahman, 2016; Lobo, et al., 2017; محمد، ٢٠١٨) اختبرت العديد من العوامل المؤثرة علي قرار الإدارة بالاعتراف بخسارة تدهور قيمة الشهرة، باعتباره دالة في العديد العوامل منها العوامل الإقتصادية، والحوافز الإدارية والتعاقدية للإدارة، والخصائص التشغيلية للشركات، وآليات حوكمة الشركات وجودة المراجعة، لما لهذه العوامل من تأثير علي سلوك الإدارة عند إستخدام حكمها الشخصي لعمل التقديرات والاقتراضات إما بشكل معلوماتي أو إنتهازي عند إجراء اختبار تدهور قيمة الشهرة.

وتعد الدراسة الحالية إمتداداً للإتجاه الثاني، ولكن تختلف عنه في أن معظم دراسات هذا الإتجاه كانت تختبر العوامل الإقتصادية باعتبارها متغيرات رقابية وتركز علي اختبار العوامل الأخرى كمتغيرات أخرى محددة ومفسرة لقرار الاعتراف بخسائر التدهور، وذلك دون الاهتمام بمدى ملائمة توقيت الاعتراف بهذه الخسائر وقيمتها كأحد أشكال التحفظ المحاسبي المشروط، بما إذا كان قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة متفق مع مؤشرات التدهور الاقتصادي أم لا. ومن ناحية أخرى؛ لم تتناول الدراسات السابقة تأثير اختلاف مدخل المراجعة الخارجية (الفردية/المشتركة) علي تعزيز العلاقة بين العوامل الإقتصادية علي مستوى الشركة، مقاسة بمؤشرات الأداء المالي للشركة، وقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة.

وبناءً علي ما سبق؛ يمكن صياغة مشكلة البحث في محاولة إيجابية نظرياً وعملياً علي عدد من التساؤلات تتضمن هل توجد علاقة تأثيرية بين العوامل الإقتصادية للتدهور علي مستوى الشركة وقرار اعتراف الإدارة بخسائر تدهور الشهرة؟، وبافتراض وجود هذه العلاقة التأثيرية؛ فهل يكون لاختلاف مدخل المراجعة الخارجية (المشتركة مقابل الفردية) تأثير معدل لهذه العلاقة التأثيرية أم لا؟، وهل يوجد دليل عملي علي هذه العلاقة في الشركات المساهمة المقيدة بالبورصة المصرية، وإن وجد فما هي دلالاته المحاسبية؟.

٣- هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى دراسة واختبار العلاقة بين العوامل الإقتصادية للتدهور علي مستوى الشركة، مقاسة ببعض مؤشرات الأداء المالي للشركة، وقرار اعتراف الإدارة بخسائر تدهور الشهرة، وكذلك مدى تأثير هذه العلاقة باختلاف مدخل المراجعة الخارجية (المشتركة/الفردية)، كمتغير معدل لهذه العلاقة، وذلك بالتطبيق علي بعض الشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٤- أهمية ودوافع البحث:

تتبع أهمية هذا البحث أكاديمياً من خلال تناوله لقضية بحثية هامة، لا تزال محل جدال علي المستوى الأكاديمي والمهني والتنظيمي، وهي تدهور قيمة الشهرة والذي يمثل أحد مجالات المحاسبة التي تسمح بقدر كبير من حرية الاختيار المحاسبي للإدارة. الأمر الذي قد يحد من النتائج المرغوبة لاختبار التدهور. وبالتالي يكون دور المراجعة في الحفاظ علي موضوعية اختبارات التدهور أكثر وضوحاً في هذا الحساب العرضية للتلاعب بالمقارنة بغيره من الحسابات. وعملياً؛ يساهم البحث في التوصل إلى دليل عملي حول علاقة مؤشرات الأداء المالي للشركة، كأحد العوامل الاقتصادية للتدهور علي مستوى الشركة، وقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، ودور مدخل المراجعة المشتركة في تحسين هذه العلاقة مقارنة بمدخل المراجعة الفردية.

كما أن وراء هذا البحث العديد من الدوافع يتمثل أهمها؛ في وجود فجوة بحثية في الأدبيات المحاسبية التي تناولت محددات الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، والتي كانت تعتمد علي المؤشرات الاقتصادية للتدهور علي أنها متغيرات رقابية، ولم تختبر مدى تمشي قرار الاعتراف بخسائر التدهور مع الواقع الاقتصادي الحقيقي للشركة، ومن ناحية أخرى؛ وجود فجوة بحثية في الأدبيات المحاسبية في مصر التي تناولت تأثير مدخل المراجعة المشتركة مقارنة بغيره من المدخل علي تدهور الشهرة كأحد الممارسات المحاسبية المتحفظة، مما يساهم في إثراء الفكر المحاسبي والمهني المتعلق باختبار تدهور الشهرة ومدخل المراجعة المشتركة.

ومن دوافع البحث أيضاً اختبار علاقته من خلال منهجية عملية تطبيقية تجمع بين التحليل الأساسي لاختبار العلاقة الرئيسية محل الدراسة، وكذلك تطبيق بعض اختبارات المحاسبة والإضافة للتأكد من دقة النتائج وسلامتها، لذا قد تمثل هذه الدراسة إضافة علمية في هذا المجال.

٥- حدود البحث:

يقتصر البحث علي اختبار العلاقة بين العوامل الاقتصادية علي مستوى الشركة ، مقاسة بمؤشرات الأداء المالي للشركة، وقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، وكذلك تأثير اختلاف مدخل المراجعة الخارجية (الفردية/المشتركة) علي هذه العلاقة، وذلك علي عينة من الشركات المساهمة القيدة بالبورصة المصرية. وبالتالي يخرج عن نطاق البحث أثر العوامل الاقتصادية الأخرى للتدهور(على مستوى الصناعة والإقتصاد الكلي)، والحوافز الإدارية والتعاقدية وخصائص الشركة وحوكمة الشركات علي قرار الاعتراف بقيمة الشهرة عند القيام بتجميع الأعمال، وعلي الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة عند إجراء اختبار تدهور قيمة الشهرة.

كما يخرج عن نطاق البحث دراسة واختبار أثر استخدام المدخل الأخرى للمراجعة الخارجية (المراجعة الثنائية والمراجعة المزدوجة). كما يخرج عن نطاق البحث اختبار ردود أفعال السوق علي الإفصاح عن خسائر تدهور الشهرة، وكذلك اختبار هذه العلاقة في الشركات غير المقيدة بالبورصة

المصرية، وأيضاً في قطاع البنوك والمؤسسات المالية لأن التقرير عن خسارة تدهور الشهرة في قطاع البنوك في مصر يخضع إلى قواعد البنك المركزي إضافة إلى معيار المحاسبة المصري رقم (٣١). وأخيراً؛ فإن قابلية النتائج للتعميم ستكون مشروطة بحدود البحث وضوابط اختيار مجتمع وعينة الدراسة وأدوات البحث المستخدمة والفترة الزمنية للدراسة وطريقة قياس المتغيرات.

٦- خطة البحث:

١/٦ متطلبات المحاسبة عن الشهرة وخسائر تدهورها.

٢/٦ تحليل الدراسات السابقة واشتقاق فروض البحث:

١/٢/٦ تحليل العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي للشركة والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة واشتقاق الفرض الأول وفرعياته.

٢/٢/٦ تحليل أثر المراجعة الخارجية واختلاف مدخلها على العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي للشركة والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة واشتقاق الفرض الثاني وفرعياته.

٣/٦ منهجية البحث.

٤/٦ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

١/٦ متطلبات المحاسبة عن الشهرة وخسائر تدهورها:

تمثل الشهرة المقتناة من عملية تجميع الأعمال المبالغ التي تدفعها الشركة للمقتنية توقعاً لمنافع اقتصادية مستقبلية من الأصول غير القابلة للتجديد بشكل منفرد، أو من الأصول التي لا تحقق شروط الاعتراف بشكل منفرد في القوائم المالية (IAS No. 36, 2016). وقد إهتمت المنظمات المهنية على المستوى الدولي بتوفير إرشادات للمحاسبة عن الشهرة^(١) واختبار تدهورها. وفيما يتعلق باختبار تدهور الشهرة؛ قام (FASB) و (IASB) بإستبدال مدخل الإستفاد المنتظم للشهرة على مدى عمر محدد بمدخل اختبار تدهور قيمتها على الأقل مرة سنوياً وعند وجود مؤشرات أو أحداث تستدعي ذلك، وفقاً للإرشادات التي وفرها المعيار الأمريكي (142) SFAS بعنوان "الشهرة والأصول غير الملموسة الأخرى Goodwill and Other Intangible Assets" وكذلك معيار (36) IAS "تدهور الأصول Impairment of Assets" بهدف تحقيق التمثيل الصادق للقيمة الاقتصادية الحقيقية للشهرة في القوائم المالية.

(١) قام كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي (FASB) ومجلس معايير المحاسبة الدولي (IASB) بإدخال تغييرات رئيسية وجوهرية في طريقة المحاسبة عن الشهرة، وذلك من خلال إصدار المعيار الأمريكي رقم SFAS (141) تجميع الأعمال "Business Combinations" في عام ٢٠٠١ وتعديله في ٢٠٠٧، وكذلك معيار التقرير المالي الدولي رقم (٣) (IFRS 3) بعنوان تجميع الأعمال "Business Combinations" في عام ٢٠٠٤ وتعديله في ٢٠٠٨، وقد أُلغى المعياران بطريقة تجميع المصالح وأُقرت طريقة الإقتناء بدلا من طريقة الشراء للاعتراف بالشهرة المقتناة من عمليات تجميع الأعمال من أجل تحسين القابلية للمقارنة بين المعلومات في القوائم المالية عند تجميع الأعمال.

وفي البيئة المصرية؛ تم إصدار معيار المحاسبة المصري رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٦ بعنوان "اضمحلال الأصول"، والذي يتفق تماما مع معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) ، لذلك سيقصر الباحث على تناول متطلبات إجراء اختبار تدهور قيمة الشهرة وفقا للمعيار الدولي المنفق مع المصري. فنظرا لأن الشهرة لا يمكن تحديد قيمتها بصورة مستقلة عن قيم الأصول الأخرى المرتبطة بها، كما لا يتولد عنها تدفقات نقدية بشكل مستقل عن تلك الأصول (مجموعات الأصول) الأخرى المرتبطة بها، فإنه لا يمكن أن يتم إجراء اختبار تدهور قيمتها أو قياس خسائر تدهورها بصورة مستقلة عن إجراء اختبار التدهور وقياس خسائر التدهور في قيمة الأصول المرتبطة بها (شحاتة وطاحون، ٢٠١٠). وتمثل أهم متطلبات اختبار تدهور وقياس خسائر تدهور الشهرة وفقا للمعيار الدولي في الآتي (شحاتة وطاحون، ٢٠١٠؛ IAS؛ ٢٠١٠؛ Ghosh, et al., 2016; Avallone & Quagli, 2015; No. 36, 2016):

- أ. تحديد وحدات توليد النقدية التي تتكون منها الشركة: إذ تشير وحدة توليد النقدية إلى أصغر وحدة أو مجموعة أصول يمكن أن يتولد عنها تدفقات نقدية، ويمكن تخصيص الشهرة عليها وفقا لأساس معقول ومتسق. ويتحقق ذلك بأن تمثل هذه الوحدة أقل مستوى داخل الشركة يُمكن من مراقبة الشهرة للأغراض الإدارية الداخلية، وألا تكون هذه الوحدة أكبر من القطاع.
- ب. تخصيص قيمة الشهرة على وحدات توليد النقدية أو على مجموعات من وحدات توليد النقدية في تاريخ الاقتناء.
- ج. أن يتم إجراء اختبار التدهور للشهرة على أساس سنوي في أي توقيت خلال السنة المالية، بشرط إجراؤه في نفس التوقيت من كل عام. كما يتطلب إجراء الاختبار إذا توافر أي مؤشر على إمكانية حدوث تدهور خلال السنة، كما يُسمح بإجراء اختبارات تدهور مختلفة في توقيات مختلفة.
- د. إجراء اختبار تدهور قيمة الشهرة بمقارنة قيمة الأصل (أو وحدة الأصول أو مجموعات وحدات الأصول) القابلة للاسترداد^(١) مع القيمة الدفترية له، وذلك تبعا لمدى إمكانية تخصيص الشهرة في تاريخ الاقتناء على وحدة توليد النقدية، أو مجموعات وحدات توليد النقدية، أو عدم إمكانية تخصيصها، وأيضا لمدى وجود أي مؤشر على إمكانية تدهور أي أصول منفردة مكونة لوحدة توليد النقدية (أو أي من وحدات توليد النقدية المكونة للمجموعة). ويحدث التدهور عندما تكون القيمة القابلة للاسترداد أقل من القيمة الدفترية^(٢). ويجب الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة في

(١) القيمة القابلة للاسترداد هي القيمة العادلة مخصوما منها تكاليف البيع، أو قيمة الاستخدام؛ أيهما أكبر. وقد تكون لوحدة توليد النقدية إذا كان اختبار التدهور على مستوى وحدات الأصول، أو تكون لمجموعة وحدات توليد النقدية إذا كان الاختبار على مستوى مجموعات وحدات توليد النقدية.

(٢) عند إجراء اختبار تدهور القيمة للوحدة المولدة للنقد المخصصة عليها الشهرة ، قد يكون هناك مؤشر على تدهور قيمة أحد الأصول بداخل الوحدة التي تتضمن الشهرة، هنا تقوم الشركة باختبار تدهور قيمة الأصل ولا يتم الاعتراف بأية خسائر ناتجة من تدهور قيمة الأصل قبل إجراء اختبار تدهور لقيمة الوحدة المولدة للنقد متضمنة الشهرة المخصصة. وبالمثل قد يكون هناك مؤشر على تدهور قيمة الوحدة المولدة للنقد التي بداخل مجموعة الوحدات المولدة للنقد المتضمنة للشهرة المخصصة، هنا أيضا

قائمة الدخل، كتخفيض للربح، ضمن الإيرادات والمصروفات الأخرى للأنشطة المستمرة وأن يتم توزيعها وفقاً لقاعدتين:

الأولى: أن يتم تخفيض القيم الدفترية لأصول وحدة توليد النقدية (مجموعات وحدات توليد النقدية) وفقاً للأولويات التالية:

(١) تخفيض القيمة الدفترية للشهرة المخصصة على وحدة توليد النقد، أو وحدات توليد النقد، إلى أن تصل للصفر.

(٢) ثم تخفيض القيم الدفترية للأصول الأخرى للوحدة (أو وحدات توليد النقد) بنسبة القيم الدفترية المكونة للوحدة، وذلك بقيمة الزيادة عن رصيد الشهرة المخصصة. ويجب معاملة هذه التخفيضات في القيمة الدفترية على أنها خسائر تدهور في قيمة الأصول الفردية وكذلك الاعتراف بها.

الثانية: يجب عدم تخفيض القيمة الدفترية للأصل إلى أقل من أعلى قيمة من: القيمة العادلة ناقصاً تكاليف البيع أو قيمة استخدام الأصل أو صفر. وبالتالي فإن نصيب الأصل (أو المجموعة) من خسائر التدهور التي لم تخفض بها قيمته الدفترية يجب أن يعاد توزيعها على الأصول الأخرى بنسبة القيم الدفترية لهذه الأصول (المجموعات):

هـ. لا ينبغي عكس (استرداد) قيمة خسائر التدهور في قيمة الشهرة في الفترات اللاحقة.

هذا؛ وقد حدد المعيار مجموعة من المؤشرات التي يجب على الشركة أخذها في الاعتبار عند تقدير مدى احتمال حدوث تدهور في قيمة الأصل كحد أدنى، وتنقسم هذه المؤشرات إلى مؤشرات خارجية مثل: (١) حدوث انخفاض ملموس في القيمة السوقية للأصل أثناء الفترة أكثر مما هو متوقع، نتيجة التقادم أو الاستخدام المعتاد، و(٢) حدوث تغييرات ملموسة في البيئة التكنولوجية والتشريعية والإقتصادية والسوق الذي تعمل فيه الشركة ولها أثر سلبي على الشركة حالياً أو مستقبلاً، و(٣) حدوث زيادة في أسعار فائدة السوق على الاستثمارات والتي قد تؤثر على سعر الخصم المستخدم في تحديد قيمة استخدام الأصل مما يترتب عليه تدهور ملموس في القيمة الاستردادية للأصل. ومؤشرات داخلية مثل: حدوث تقادم أو تلف مادي في الأصل، وتخريد الأصل ووجود خطة لتوقف العمليات المرتبط بها الأصل أو إعادة هيكلتها، وسوء الأداء الاقتصادي للأصل أو التوقع بأن يكون سيئاً (IAS No.36, 2016)

وقد اتفقت العديد من الدراسات (AbuGhazaleh et al., 2011; Avallone & Quagli, 2015; يوسف، ٢٠١٥؛ Kabir and Rahman, 2016; D' Arcy and Tarca, 2018; محمدا، ٢٠١٨) على أن اختبار تدهور قيمة الشهرة بهذه الطريقة يعد من الاختبارات المعقدة وذات المرونة المرتفعة، وذلك لما يتضمنه من عوامل متعددة تتأثر بالتقديرات والاجكام الشخصية للإدارة غير المتأكد منها مثل: معدل الخصم، معدل النمو طويل الأجل، والتدفقات النقدية المتوقعة. وتعتبر

تقوم الشركة بإجراء اختبار تدهور القيمة أولاً على الوحدة المولدة للنقد ولا تعترف بالخسارة الناتجة من تدهور قيمة هذه الوحدة قبل إجراء اختبار تدهور القيمة على مجموعة الوحدات المخصصة عليها الشهرة.

هذه العوامل، أداة للإدارة للتأثير على نتيجة اختبار التدهور، فقد يستخدم المديرون هذه المرونة لتمثيل الواقع الاقتصادي الحقيقي والإشارة إلى معلومات خاصة حول الشركة، ومن ناحية أخرى قد يستخدمونها بشكل انتهازى لتحقيق عوائد غير عادية من الأطراف المتعاقدة معها الأخرى، مما يؤدي إلى ألا تعكس خسائر التدهور الأداء الاقتصادي الحقيقي للشركة، وبالتالي التقليل من النتائج المرغوبة لمدخل التدهور.

وفي نفس السياق، اتفق البعض (Kabir and Rahman, 2016; Vogt et al., 2016; D' Arcy and Tarca, 2018; and محمد، ٢٠١٨) على أن اختبار تدهور قيمة الشهرة يتطلب من المديرين وضع تقديرات غير قابلة للتحقق وأحكام معقدة، إذ تتطلب عملية اختبار تدهور الشهرة من الإدارة ممارسة السلطة التقديرية على ثلاث مراحل: تحديد عدد وحدات النقد التي سيتم تخصيص الشهرة لها، وقيمة الشهرة التي سيتم تخصيصها لكل وحدة من وحدات النقد، وتحديد المبلغ القابل للاسترداد لوحدة النقد (Kabir and Rahman, 2016)، مما أثار المخاوف والقلق بشأن دقة تطبيق معيار المحاسبة الدولي رقم (٣٦) ومدى كفاية الإفصاحات عن اختبار تدهور الشهرة، بسبب اعتماده على افتراضات وتقديرات معقدة قد يصعب تطبيقها في الممارسة العملية، والتي قد تفتح مجالاً كبيراً للتلاعب في قياس وتوقيت الاعتراف بخسارة تدهور قيمة الشهرة. ومن أهم القضايا المثيرة للإهتمام؛ إحتمال الإعتراف المتأخر بتدهور القيمة والمبالغة في قيمة الشهرة، وارتفاع تكلفة وتعقيد اختبار تدهور القيمة، هذا فضلاً عن الأحكام والتقديرات المعنية بمتطلبات تخصيص وإعادة تخصيص الشهرة على وحدات توليد النقد؛ ومتطلبات تطبيق طريقتين لتحديد المبلغ القابل للاسترداد واستخدام معدل الخصم. وقد أشارت هذه الدراسات الي أن الإدارة ومعدي القوائم المالية يواجهان صعوبات كبيرة عند إجراء اختبار تدهور قيمة الشهرة ومنها:

- صعوبات تحديد وحدات توليد النقدية وعملية تخصيص الشهرة: نظراً لأن وحدة توليد النقدية تعد أصغر من القطاع التشغيلي فإن تحديدها ينطوي على درجة عالية من الحكم الشخصي للإدارة، كما أن الهياكل التشغيلية الداخلية للشركة غير منظورة لمستخدمي القوائم المالية ولا يوجد إفصاح كافي عن هذه الوحدات في القوائم المالية، مما يوفر مرونة للإدارة في عملية تخصيص الشهرة وتوزيع خسائر تدهورها، فكلما زاد عدد الوحدات المولدة للنقد وكبر حجمها كلما زادت مرونة الإدارة وسلطانها التقديرية في تخصيص الشهرة على هذه الوحدات، مما يخلق فرصة للتلاعب في قيمة خسارة تدهور قيمة الشهرة وتوقيت الاعتراف بها. فعلى سبيل المثال يمكن للمديرين تخصيص الشهرة للوحدات التي لديها معدلات نمو أو ربحية مرتفعة لتجنب الاعتراف بخسائر تدهور القيمة، أو تخصيص الشهرة للوحدات ذات معدلات النمو المنخفضة للإسراع بالاعتراف بخسائر تدهور القيمة.
- صعوبات تحديد القيمة القابلة للاسترداد: نظراً لأن معظم الأصول الثابتة وغير الملموسة المستخدمة لا يتوفر لها أسواق نشطة، فإن تقديرها يصنف ضمن تقديرات المستوى الثالث

• للقيمة العادلة، مما يصعب من تحديدها باستخدام صافي القيمة العادلة. كما يجب أن تعتمد تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية من استخدام الأصل على إفتراضات معقولة. تمثل أفضل تقدير للإدارة في ظل الظروف الاقتصادية المتوقعة على مدار العمر الإنتاجي المتبقي للأصل مع الأخذ في الإعتبار معدلات نمو السنوات اللاحقة، وكذلك اختيار سعر خصم يعكس القيمة الزمنية للنقود والمخاطر الخاصة بالأصل.

• وفي البيئة المصرية؛ خلصت دراسة (محمد، ٢٠١٨) إلى أنه، بجانب المخاوف من محاولة إستغلال الإدارة لميلاتها التقديرية في اختبار تدهور قيمة الشهرة بشكل إنتهازي، توجد مخاوف أخرى، تتمثل في مشاكل وصعوبات تنفيذ الإجراءات المعقدة لإختبار تدهور الشهرة بطريقة سليمة والتي تنطوي على قدر كبير من التقديرات والإفتراضات والأحكام المعقدة، والتي قد يصعب تطبيقها في بيئة الممارسة المهنية المصرية في ظل ضعف مستوي البنية التحتية لبيئة التقرير المالي، نتيجة إنخفاض مستوى التأهيل العلمي والمهني وغياب برامج التعليم المستمر لمعدبي القوائم المالية ومراقبي الحسابات في مصر.

٢/٦ تحليل الدراسات السابقة. واشتقاق فروض البحث:

• يتناول الباحث في هذه الجزئية تحليل وتقييم علاقة مؤشرات الأداء المالي للشركة بالاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، ثم تحليل تأثير مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة محل الدراسة وذلك كما يلي:

١/٢/٦ تحليل العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي للشركة والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة واشتقاق الفرض الأول وفرعياته:

تتمثل العوامل الاقتصادية للتدهور في العوامل التي تؤثر على الأداء الحقيقي لأصول الشركة بما فيها الشهرة (Abdul Majid, 2015). ويمكن أن تتضمن العوامل الاقتصادية، التي يمكن أن تعكس الأداء الحقيقي لمجموعة أصول الشركة، عوامل خارجية وعوامل داخلية. وتشمل العوامل الخارجية الانكماش أو الركود الاقتصادي والتغيرات في ظروف الصناعة، بينما تشمل العوامل الداخلية الأداء الخاص بالشركة أو الأنشطة التشغيلية الخاصة بالأصول (Peetathawatchai and Acaranupong, 2012). ولذلك يمكن تقسيم المؤشرات الاقتصادية للتدهور- إلى ثلاثة مستويات: علي مستوى الإقتصاد الكلي ومستوى الصناعة ومستوى الشركة (Stenheim and Madsen, 2016). إذ ترتبط خسائر التدهور بمتغيرات الركود الإقتصادي الكلي. وأداء الصناعة وأداء الشركة وقيم أصولها. فغلي مستوى الإقتصاد الكلي؛ قد تشير الزيادة الكبيرة في معدلات البطالة إلى الركود الإقتصادي، مما سيؤثر سلبا على الأداء الإقتصادي لمعظم الشركات داخل الإقتصاد، وقد يؤدي ذلك إلى زيادة إحتمال وقيمة خسائر تدهور قيمة الأصول. بينما علي مستوى الصناعة؛ يؤثر أداء الصناعة الضعيف على الأداء الاقتصادي للشركات داخل هذه الصناعة المعنية، مما يزيد من احتمال حدوث خسائر تدهور في القيمة، وعادة يتم استخدام عائد الصناعة على الأصول كمقياس لأداء الصناعة.

وعلى مستوى الشركة؛ فإن الأداء المالي للشركة يعكس نتائج ممارسة الشركة لأنشطتها الرئيسية، وكذلك للقيمة السوقية لأصولها، ومن ثم قدرتها على تحقيق أرباح حالية ومستقبلية، وبالتالي قدرتها على توليد تدفقاتها النقدية الحالية والمستقبلية (محمد، ٢٠١٨). وهذا يتفق تماما مفهوم ارتباط التسويات المحاسبية بالواقع الاقتصادي الحقيقي للشركات (Kabir and Rahman, 2016). ويمكن أن تنعكس العوامل الاقتصادية لتدهور الأصول أو الشهرة في التوقعات غير المتحيزة لأداء الأصول في المستقبل أو الأداء المستقبلي لوحدات النقد التي تحنوي على شهرة.

وقد اتفق البعض (Peetathawatchai and Acaranupong, 2012; Abdul Majid, 2013; Stenheim and Madsen, 2016) على أنه يمكن أن يكون الأداء الخاص بالأصول مؤشراً على تدهور قيمتها، ولكن من الصعب الحصول على مقياس للأداء الخاص بكل أصل على حدى من واقع القوائم والتقارير المالية، حيث يصعب تحديد المبيعات أو الأرباح أو التدفقات النقدية لأصل معين. فضلا عن أن الشهرة تختلف عن غيرها من الأصول في أنها ليس لها قيمة سوقية منفصلة عن غيرها من الأصول المقتناة، لذلك يصعب تقدير القيمة الحالية للشهرة، كما أن التدهور الاقتصادي الحقيقي للشهرة لا يمكن ملاحظته. وتتمثل إحدى الطرق الممكنة لقياس التدهور الاقتصادي للشهرة في استخدام مجموعة من المؤشرات المرتبطة بشكل قوي بعوامل التدهور الاقتصادي الحقيقي غير القابل للملاحظة. وكلما كانت هذه المؤشرات الاقتصادية تتمتع بصلاحيّة مرتفعة، كلما أمكن التمييز بين خسائر تدهور الشهرة المعترف بها بعدالة وتلك المعترف بها بطريقة غير عادلة وانتهازية.

ونظراً لأن توقعات المديرين، التي تعكس العوامل الاقتصادية للتدهور، لا يمكن ملاحظتها، فقد استخدمت العديد من الدراسات (Beatty and Weber 2006; Hayn and Hughes, 2006; Abughazaleh et al., 2011; Peetathawatchai and Acaranupong, 2012; Abdul Majid, 2013; 2015; Al Dabbous et al., 2015; Vogt, et al, 2016; Kabir and Rahman, 2016; Lobo et al, 2017) مؤشرات فعلية تعكس بعض هذه التوقعات لتحديد التدهور الاقتصادي للشهرة على مستوى الشركة، ومن أمثلة هذه المؤشرات؛ نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية أو نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية للأصول والتغير فيها، وقيمة الشهرة أو حجمها بالنسبة لإجمالي الأصول، وعدد وحدات توليد النقدية، التغير في معدل دوران إجمالي الأصول أو التغير في المبيعات، التغير في التدفقات النقدية التشغيلية، والعائد على الأصول أو التغير فيه، والأرباح قبل خسائر التدهور والتغير فيها، والعائد على أصول القطاع التشغيلي والتغير فيه، وخسائر التشغيل، والعائد التراكمي غير العادي.

وفي هذا الصدد، وفيما يتعلق بالاعتراف بخسائر تدهور قيمة الأصول بشكل عام؛ فقد اختبرت دراسة (Peetathawatchai and Acaranupong 2012) ما إذا كانت خسائر تدهور قيمة الأصول ترتبط بالمؤشرات الاقتصادية للتدهور، سواء مؤشرات الاقتصاد الكلي ومقاييس الأداء

الخاصة بالصناعة ومقاييس الأداء الخاصة بالشركة. وذلك لعينة من ١٤١٨ شركة مقيدة بتايلاند عن الفترة من ١٩٩٩-٢٠٠٤. وعلى مستوى العوامل الاقتصادية المرتبطة بأداء الشركة اختبرت الدراسة أربعة متغيرات هي: التغيير في المبيعات والتغير في الأرباح والتغيرات في التدفقات النقدية التشغيلية والتغير في نسبة القيمة الدفترية إلى السوقية لحقوق الملكية. وقد خلصت الدراسة إلى أن بصفة عامة ترتبط الظروف الاقتصادية بخسائر تدهور قيمة الأصول. فعلى مستوى الصناعة، توجد علاقة سلبية معنوية بين التغير في العائد على الاستثمار قبل خسائر تدهور قيمة الأصول في الصناعة وخسائر تدهور قيمة أصول الصناعة، أي أن الشركات في الصناعات المتراجعة In Declining تميل إلى تسجيل خسائر تدهور القيمة أكثر من تلك في الصناعات المتوسعة In Expanding. كما أنه لا يوجد علاقة معنوية بين التغير في مبيعات الصناعة وخسائر تدهور قيمة الأصول في الصناعة. بينما بالنسبة لمؤشرات الأداء على مستوى الشركة؛ اتضح وجود علاقة سلبية بين التغير في التدفقات النقدية التشغيلية للشركة والاعتراف بخسائر تدهور قيمة الأصول، مما يشير إلى أن الشركات ذات الأداء المنخفض تميل إلى الاعتراف بخسائر تدهور قيمة الأصول. كما توصلت إلى أن التغير في مبيعات الشركة لا يؤثر معنويًا على خسائر تدهور قيمة الأصول، مما يشير إلى أن الأداء على أساس الإيرادات في كل من مستويات الصناعة والشركة لا يمثلان مؤشرات على انخفاض قيمة الأصول.

وفيما يتعلق بالاعتراف بخسائر تدهور قيمة الشهرة بالتحديد؛ اختبرت عدة دراسات (Beatty & Weber, 2006; Hayn & Hughes, 2006; AbuGhazaleh, et al., 2011; Abdul Majid, 2013; Al Dabbous et al., 2015; Stenheim & Madsen, 2016; Vogt, et al., 2016; Kabir and Rahman, 2016; Lobo, et al., 2017) مدى تأثير العوامل الاقتصادية للتدهور، مقاسة بمؤشرات الأداء المالي على مستوى الشركة، على احتمالية الاعتراف بخسائر تدهور قيمة الشهرة وقيمة هذه الخسائر. ومن واقع تحليل هذه الدراسات اتضح للباحث أنها قسمت العوامل الاقتصادية للتدهور، المقاسة بمؤشرات الأداء المالي على مستوى الشركة، إلى أربع مؤشرات رئيسية مرتبطة بأداء الشركة وقيمة أصولها في السوق وهي: مؤشرات الأداء السوقي لصافي أصولها، ومؤشرات الأداء الإجمالي للشركة على أساس الإيرادات، ومؤشرات الأداء النقدي، ومؤشرات للربحية.

وبصفة عامة؛ يخلص الباحث إلى أن معظم هذه الدراسات أكدت على وجود علاقة بين الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة ومؤشرات الأداء المالي غير الجيدة للشركة، إلا أن هناك بعض الاختلافات في مدى معنوية المؤشرات الفردية للأداء (الأداء السوقي، الأداء الإجمالي، الأداء النقدي، والربحية)، فكلما كان أداء الشركة ضعيفاً فإن هذا يعد مؤشراً على تدهور قيمة الشهرة، مما يتطلب الاعتراف بخسائر تدهورها التزاماً من إدارة الشركات بتطبيق المعيار والتمثيل الصادق للأداء الحقيقي لأصول الشركة، بينما أشارت بعض الدراسات إلى أن الشركات ذات الأداء المالي الجيد قد تتجنب الاعتراف بخسارة تدهور الشهرة، أو تأجيل الاعتراف حتى لا ترسل إلى

السوق إشارات سلبية عن أداء الشركة فيؤثر علي أسعار أسهمها، ولا تؤثر علي عوائد المديرين التعاقدية: وبناءً عليه يمكن للباحث اشتقاق الفرض الرئيسي الأول للبحث كما يلي:

H1: تؤثر مؤشرات الأداء المالي للشركة، كعوامل للتدهور الاقتصادي علي مستوى الشركة، معنويا علي الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

سيقوم الباحث بتحليل الدراسات السابقة التي تناولت مؤشرات الأداء المالي علي مستوى الشركة المرتبطة بتدهور قيمة الشهرة، وتحليل العلاقة بين كل مؤشر من هذه المؤشرات وقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة تمهيدا لاشتقاق الفروض الفرعية للفرض الأول الرئيسي، وذلك كما يلي:

فيما يتعلق بمؤشرات الأداء السوقي لصافي أصول الشركة؛ اتفق البعض (Abughazaleh et al., 2011; Abdul Majid, 2013; Al Dabbous et al., 2015; Vogt, et al., 2016; Stenheim-& Madsen, 2016) علي قياس أداء أصول الشركة باستخدام نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية الي قيمتها السوقية بينما استخدم كل من (Beatty & Weber, 2006; Lobo, et al., 2017) معكوس هذه النسبة، أي نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية الي قيمتها الدفترية. وقد اشارت دراسة (Vogt, et al, 2016) الي أن نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية الي قيمتها السوقية يمكن أن تستخدم كمؤشر للفرق بين القيمة السوقية للشركة وقيمتها الدفترية، ومقياساً للعائد علي الأسهم ونمو الشركة. وينظر هذا المؤشر الي الشركة بأكملها كوحدة واحدة لتوليد النقدية (Abughazaleh et al., 2011; Al Dabbous et al., 2015).

كما اتفق كل من (Abughazaleh et al., 2011; Abdul Majid, 2013; Vogt, et al., 2016; Stenheim and Madsen, 2016) علي أن هذه النسبة تحدد التدهور الاقتصادي الشديد المتوقع للشهرة علي مستوى الشركة. ووفقاً للمعايير المحاسبية، فإن أحد المؤشرات التي تشير إلى احتمال انخفاض قيمة أحد الأصول (الشهرة) هو أن تكون القيمة الدفترية لصافي أصول الشركة أكبر من قيمتها السوقية (أداء منخفض)، وقد يشير ارتفاع نسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية إلى إمكانية تدهور قيمة الشهرة علي مستوى الشركة. فكلما ارتفعت هذه النسبة، كلما زادت خسائر القيمة القابلة للاسترداد، إذ أنه كلما اقتربت القيمة الدفترية لحقوق الملكية من قيمتها السوقية، كلما زاد احتمال أن تكون قيمة أصولها مبالغ فيها عند الاقتناء أو لا يمكن استرداد قيمتها بالكامل. وفي هذه الحالة، فإن الأصل الذي ينبغي تخفيض قيمته بسبب انخفاض قيمة وحدة توليد النقدية سيكون الشهرة ولذلك اتفقت الدراسات (Abughazaleh et al., 2011; Kabir and Rahman, 2016; Vogt, et al., 2016) علي أنه يتوقع وجود علاقة إيجابية بين نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية الي قيمتها السوقية واحتمالية الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة وقيمة هذه الخسائر. وذلك لأن الشهرة تمثل العوائد الاقتصادية المعترف بها، وتشير النسبة المرتفعة منها إلى فقد كل من العوائد الاقتصادية المعترف بها وغير المعترف بها (Kabir and Rahman, 2016).

وفي نفس السياق؛ جادل (Abdul Majid 2013) فيما يتعلق بتأثير نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى القيمة السوقية لها على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، فقد أشارت الدراسة إلى أنه قد يكون لهذا المتغير تأثيراً إيجابياً أو سلبياً، فإذا كانت الإدارة تتخذ خيارات محاسبية تتوافق مع العوامل الاقتصادية الحقيقية للشركة. فقد يكون هناك علاقة إيجابية، فكلما كان أداء الشركة ضعيفاً (مقاساً بارتفاع نسبة BTM)، كلما زاد احتمال الاعتراف بخسائر تدهور قيمة الشهرة و/أو زاد حجمها. وفي هذه الحالة يعكس المديرون توقعاتهم للأداء المستقبلي للأصل استناداً إلى الأداء السابق على مستوى الشركة والمرتبط بصافي أصولها. بينما إذا كانت تتخذ خيارات محاسبية تتعارض مع العوامل الاقتصادية للشركة، فإنه يكون هناك علاقة سلبية تشير إلى أنه كلما كان أداء الشركة ضعيفاً (مقاساً بارتفاع نسبة BTM)، كلما قل احتمال الاعتراف بخسائر التدهور الشهرة و/أو انخفض حجم هذه الخسائر. ويمكن تفسير ذلك بأن المديرين يحاولون تجنب هذه الخسائر، أو تخفيضها على أمل أن يتحسن أداء شركاتهم في المستقبل. وفي مثل هذه الحالة، لا تعكس قرارات المديرين الخاصة بالاعتراف بخسائر تدهور قيمة الشهرة توقعاتهم للأداء المستقبلي للأصل على مستوى الشركة.

ويخلص الباحث مما سبق إلى تعارض نتائج الدراسات الخاصة بتأثير نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى قيمتها السوقية على احتمالية الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة وقيمة هذه الخسائر. حيث اتفق البعض (AbuGhazaleh et al., 2011; Al Dabbous et al., 2015; Stenheim & Madsen, 2016; Kabir and Rahman, 2016) على وجود علاقة تأثيرية إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى قيمتها السوقية واحتمالية الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة وقيمة هذه الخسائر. ومن ناحية أخرى؛ توصلت دراسة (Beatty & Weber, 2006; Lobo, et al., 2017) إلى وجود علاقة سلبية معنوية (Beatty & Weber, 2006) وغير معنوية (Lobo, et al., 2017) بين نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية والقيمة الدفترية لها على احتمالية الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة وقيمة هذه الخسائر. بينما خلصت دراسة (Vogt et al., 2016) إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى قيمتها السوقية وإحتمالية الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة. بينما توصل البعض (Abdul Majid, 2013; يوسف، ٢٠١٤) إلى وجود علاقة إيجابية ولكنها غير معنوية بين نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلى قيمتها السوقية وإحتمالية الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة وقيمة هذه الخسائر.

ويعتقد الباحث أن العلاقة بين الأداء السوقي للشركة مقاساً بنسبة BTM وقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة يتوقف على حوافز التقرير ودوافع الإدارة، فإذا كانت الإدارة تقسم بالنزاهة وترغب في أن تعكس الأداء الحقيقي للشركة فإنها ستعترف بخسائر تدهور الشهرة حتى وإن كانت هذه النسبة مرتفعة (أداء مالي سيء)، أما إذا كانت الإدارة تمارس حرية الاختيار الممنوحة لها من المعايير المحاسبية بشكل انتهازي يجعلها لا تعكس الأداء الحقيقي للشركة فإنها ستتجنب أو تؤجل

الاعتراف بهذه الخسائر. وبناءً عليه، ونظراً لتعارض نتائج الدراسات السابقة، لن يتوقع الباحث اتجاه لهذه العلاقة التأثيرية، لذلك يمكن للباحث اشتقاق الفرض الفرعي الأول للفرض الرئيسي الأول كما يلي:

H_{1a}: يؤثر الأداء السوقي للشركة، مقاساً بنسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية الي قيمتها السوقية BTM، معنوياً على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

قيماً تتعلق بمؤشرات الأداء الإجمالي للشركة؛ أشارت دراسة (Vogt et al., 2016) إلى أن متغير الإيرادات يمثل مقياساً إجمالياً لأداء الشركة، والذي يتوافق مع حجم أعمالها، ويمكن أن يؤثر التغيير في إجمالي الإيرادات، على التوقعات الخاصة بالتدفقات النقدية المستقبلية للأصول عند احتساب قيمة الاستخدام، إذ كلما زاد التغيير الإيجابي في الإيرادات، كلما زاد التدفق النقدي في المستقبل، مما يؤدي إلى زيادة قيمة الاستخدام. وفي هذه الحالة، سيكون هناك احتمال أقل للاعتراف بخسارة تدهور قيمة الشهرة، لأن قيمة الاستخدام ستكون أكبر من القيمة الدفترية لصافي الأصول. وبالتالي، يكون من المتوقع أنه كلما زادت الإيرادات، ستكون التدفقات النقدية أكبر، مما يزيد من قيمة الاستخدام الخاصة بالشهرة، وهو ما سيؤدي إلى عدم الاعتراف بخسائر التدهور.

وقد اختلفت الدراسات في قياس هذا المتغير، حيث قامت بعض الدراسات (Abughazaleh et al., 2015; Al Dabbous et al., 2011) بقياسه بمعدل دوران إجمالي الأصول أو التغيير فيه، لأن معدل دوران إجمالي الأصول يعكس سمات الأداء المتعلقة بالاستحقاقات، ويمثل مقياساً إجمالياً لأداء الشركة، وهو ما يعكس مدى قابلية استرداد قيمة الشهرة. بينما تم قياسه باستخدام التغيير في المبيعات من قبل البعض الآخر (Hayn and Hughes, 2006; Abdul Majid, 2013; 2015; Vogt et al, 2016; Stenheim and Madsen, 2016).

وفي هذا الصدد، اتفقت دراسات (Hayn and Hughes, 2006; Abughazaleh et al., 2016; Kabir and Rahman, 2016; Vogt et al., 2011; Al Dabbous et al., 2015) على وجود علاقة سلبية بين التغيير في المبيعات، أو معدل الدوران، وإحتمالية الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة وقيمة هذه الخسائر. بينما لم يتوقع كل من (Abdul Majid, 2013; Stenheim and Madsen, 2016) اتجاه لهذه العلاقة، فقد أشار (Abdul Majid (2013) إلى أنه إذا كانت الإدارة تتخذ خيارات محاسبية تتفق مع العوامل الاقتصادية للشركة؛ فقد يكون هناك علاقة سلبية، فكلما كان أداء الشركة ضعيفاً (مقاساً بانخفاض قيمة التغيير في المبيعات)، كلما زاد احتمال الاعتراف بخسائر تدهور قيمة الشهرة أو زاد حجمها. وبذلك يعكس المديرون توقعاتهم للأداء المستقبلي للأصل استناداً إلى الأداء الإجمالي السابق على مستوى الشركة. أما إذا كانت الخيارات المحاسبية تتعارض مع العوامل الاقتصادية؛ فقد يكون هناك علاقة إيجابية تشير إلى أنه كلما كان

أداء الشركة ضعيفاً (انخفاض في قيمة التغير في المبيعات)، كلما قل احتمال الاعتراف بخسائر التدهور للشهرة، أو انخفاض حجم هذه الخسائر. وقد يحاول المديرون تجنب هذه الخسائر أو تخفيضها على أمل أن يتحسن أداء شركاتهم في المستقبل. في مثل هذه الحالات، لا تعكس قرارات المديرين الخاصة بالاعتراف بخسائر تدهور قيمة الشهرة توقعاتهم للأداء المستقبلي للأصول على مستوى الشركة.

ويخلص الباحث مما سبق الي تعارض نتائج الدراسات الخاصة بتأثير التغير في المبيعات، أو معدل الدوران، على احتمالية الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة أو قيمة هذه الخسائر. فقد توصلت دراسة (Kabir & Rahman, 2016) إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين التغير في المبيعات واحتمالية الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، علي عكس ما توصل إليه Stenheim and Madsen (2016) من وجود علاقة سلبية غير معنوية بين التغير في المبيعات واحتمالية الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، في حين اتفق (Hayn and Hughes, 2006; Kabir and Rahman, 2016; Stenheim and Madsen, 2016) على وجود علاقة سلبية غير معنوية بين التغير في المبيعات وقيمة خسارة تدهور الشهرة. ومن ناحية أخرى توصلت دراسة (AbuGhazaleh et al., 2011) إلى وجود علاقة موجبة غير معنوية بين معدل الدوران وقيمة خسائر التدهور الشهرة. وعلي النقيض من ذلك؛ توصلت دراسة (Al Dabbous et al., 2015) إلى وجود علاقة سلبية غير معنوية بين معدل الدوران وقيمة خسائر تدهور الشهرة. أما دراستي (Abdul Majid, 2013; Vogt et al, 2016) فقد اتفقتا علي أن التغير في المبيعات لم يكن له تأثير معنوي علي الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، أو قيمة هذه الخسارة.

ويتفق الباحث مع وجهة النظر القائلة بأن التغير الإيجابي في الإيرادات قد يؤدي الى أن تكون توقعات الإدارة للتدفقات النقدية المستقبلية متحيزة الي أعلى، مما يزيد من قيمة استخدام أصول الشركة، الأمر الذي يؤدي الي انخفاض احتمالية الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة وقيمتها. وفي هذه الحالة يكون قرار الاعتراف بخسائر التدهور متمشياً مع الواقع الاقتصادي الحقيقي للشركة، ويكون العكس صحيحاً. ولكن نظراً لتناقض نتائج الدراسات السابقة الخاصة بتأثير هذا المتغير، يفضل الباحث عدم تحديد اتجاه لهذه العلاقة التأثيرية، لذلك يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثاني للفرض الرئيسي الأول كما يلي:

H_{1b}: يؤثر الأداء الإجمالي للشركة، مقاساً بالتغير في المبيعات، معنوياً على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

وفيما يتعلق بمؤشرات الأداء النقدي؛ يمثل متغير "التغير في التدفق النقدي التشغيلي" مقياساً لأداء الشركة المرتبط بقدرتها علي توليد تدفقات نقدية من نشاطها التشغيلي، ويشير إلى مدى التحسن في التدفقات النقدية التشغيلية التي تجعل أداء الشركة جيداً، والذي من المرجح أن ينعكس أكثر في العائد

على الإستثمار في الأصل أو الشهرة. (Abughazaleh et al., 2011; Abdul Majid, 2013; Al Dabbous et al., 2015)

وبالتالي، فإن الانخفاض في توقعات التدفق النقدي سيؤدي إلى انخفاض قيمة الاستخدام، الأمر الذي من شأنه أن يزيد من احتمالية الاعتراف بخسارة تدهور الشهرة (Abughazaleh et al., 2011) وسيكون العكس صحيحاً أيضاً. فمع زيادة التدفقات النقدية، ستزيد قيمة الاستخدام، مما يقلل من احتمالية الاعتراف بهذه الخسائر. كما تشير التغيرات السلبية في الأداء النقدي إلى تعرض الشركة لأزمات مالية، لذلك يتوقع وجود علاقة سلبية بين التغير في التدفقات النقدية التشغيلية وخسارة تدهور قيمة الشهرة (Abughazaleh et al., 2011; Al Dabbous et al., 2015; Kabir and Rahman, 2016; Vogt et al, 2016)

ومن ناحية أخرى أشارت دراسة (Abdul Majid 2013) إلى أنه قد يكون لهذا المتغير تأثير على قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة في إتجاهين، فإذا تبنت إدارة الشركة خيارات محاسبية تتفق مع العوامل الاقتصادية للشركة. فقد يكون هناك علاقة سلبية، فكلما كان أداء الشركة ضعيفاً (مقاساً بانخفاض التغير في التدفقات النقدية التشغيلية)، كلما زاد احتمال الاعتراف بخسائر تدهور قيمة الشهرة أو زاد حجمها. وبذلك يعكس المديرون توقعاتهم للأداء المستقبلي للأصل استناداً إلى الأداء النقدي السابق على مستوى الشركة. بينما إذا كانت الخيارات المحاسبية تتعارض مع العوامل الاقتصادية للشركة، فقد يكون هناك علاقة موجبة تشير إلى أنه كلما كان أداء الشركة ضعيفاً (مقاساً بانخفاض التغير في التدفقات النقدية التشغيلية)، كلما قل احتمال الاعتراف بخسائر التدهور الشهرة أو انخفاض مقدار هذه الخسائر.

ويخلص الباحث مما سبق إلى تعارض نتائج الدراسات الخاصة بتأثير التغير في التدفقات النقدية التشغيلية على احتمالية الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة أو قيمة هذه الخسائر. إذ اتفقت نتائج (Abughazaleh et al., 2011; Al Dabbous et al., 2015) على وجود تأثير سلبي غير معنوي للتغير في التدفقات النقدية التشغيلية على قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، بينما توصلت دراستا (Kabir and Rahman, 2016; Lobo et al., 2017) إلى وجود علاقة سلبية معنوية بين التغير في التدفقات النقدية التشغيلية واحتمال الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة وقيمة هذه الخسائر. وعلى عكس ذلك، خلصت دراسة (Abdul Majid 2013) إلى وجود تأثير إيجابي غير معنوي للتغير في التدفقات النقدية التشغيلية على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، وذلك للشركات التي لها قيم سوقية أقل من القيم الدفترية لصافي أصولها لمدة ثلاث سنوات متتالية، وقد فسّر هذا بأن المديرين لن يعترفوا بتدهور الشهرة اعتقاداً منهم بأن أداء الشركة متمثلاً في التدفقات النقدية التشغيلية سوف يتحسن في المستقبل. بينما توصلت دراسة (Vogt et al., 2016) إلى عدم وجود تأثير معنوي لهذا المتغير على الاعتراف بخسارة تدهور الشهرة.

ويعتقد الباحث أن التغيير في التدفقات النقدية التشغيلية كلما كان سلبيا (أداء ضعيف) كلما دل ذلك على تعرض الشركة للعديد من الصعوبات المالية، وكان مؤشرا على عدم قدرتها على سداد التزاماتها، مما يهدد استمراريتها ويؤثر سلبا على تقديرات المديرين للتدفقات النقدية المستقبلية للأصول، وبالتالي سيؤثر سلبا على قيمة الاستخدام مما يزيد من احتمالية الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة. إلا أنه في بعض الأحيان يفضل المديرين تجنب أو تأجيل الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة أملا في تحسين الأداء المستقبلي وإرسال إشارات موجبة للسوق تدعم من استمرارية الشركة. وهو ما أدى الي تضارب نتائج الدراسات السابقة، ولذا يفضل الباحث عدم تحديد اتجاه لهذه العلاقة التأثيرية، وبناءً عليه، يمكن اشتقاق الفرض الفرعي الثالث للفرض الرئيسي الأول كما يلي:

H_{1c}: يؤثر الأداء النقدي للشركة، مقاسا بالتغير في التدفقات النقدية التشغيلية، معنوياً على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

وفيما يتعلق بمؤشرات الربحية؛ تمثل ربحية الشركة مقياساً صافياً لأداء الشركة من كافة الأنشطة الرئيسية والثانوية، وقد أشارت دراسة (Vogt et al., 2016) إلى أن الشركات مرتفعة الربحية تميل إلى الإفصاح عن خسائر أقل (أخبار سيئة) حتى لا ترسل إشارات سلبية للسوق، وذلك لأن المستثمرين يتأثرون بشكل أسرع بالأخبار السيئة، مما يؤثر سلباً على سعر أوراقها المالية في السوق. إلا أن دراسة (Abdul Majid 2013) أوضحت أنه قد يكون لربحية الشركة تأثير إيجابي أو سلبي، لأنه بافتراض أن الشركات تتخذ خيارات محاسبية تتماشى مع العوامل الاقتصادية للشركة؛ فقد يكون هناك علاقة سلبية، فكلما كان أداء الشركة ضعيفاً⁽¹⁾، كلما زاد احتمال الاعتراف بخسائر تدهور قيمة الشهرة أو زاد حجمها. وهو ما يعكس توقعات المديرين للأداء المستقبلي للأصل استناداً إلى الأداء السابق للربحية على مستوى الشركة. بينما إذا كانت خياراتها المحاسبية تتعارض مع العوامل الاقتصادية، فقد يكون هناك علاقة إيجابية تشير إلى أنه كلما كان أداء الشركة ضعيفاً، كلما قل احتمال الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، أو انخفاض حجم هذه الخسائر. وقد يحاول المديرين تجنب هذه الخسائر أو تخفيضها على أمل أن يحسن أداء شركاتهم في المستقبل. في مثل هذه الحالات، لا تعكس قرارات المديرين الخاصة بالاعتراف بخسائر تدهور قيمة الشهرة توقعاتهم للأداء المستقبلي للأصل على مستوى الشركة.

وقد اتفقت نتائج الدراسات (Al Dabbous-et al., 2015; Stenheim and Madsen, 2016; Vogt et al, 2016; Kabir and Rahman, 2016) على وجود تأثير سلبي معنوي للعائد على أصول الشركة، أو القطاع التشغيلي، أو التغيرات فيه، على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة وقيمة هذه الخسارة. بينما توصل (Hayn and Hughes, 2006; Abughazaleh et, 2011; al., 2011; يوسف، ٢٠١٤) إلى وجود علاقة سلبية غير معنوية بين العائد على الأصول

(١) الأداء الضعيف تم قياسه بانخفاض الأرباح قبل خسائر تدهور الشهرة للسنة السابقة، أو انخفاض الأرباح قبل خسائر تدهور الشهرة للسنة الحالية، أو التغير السلبى في الأرباح قبل خسائر تدهور الشهرة للسنة السابقة عن الأرباح قبل خسائر تدهور الشهرة للسنة الحالية.

للشركة ككل وقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة وقيمة هذه الخسارة. وعلى النقيض من ذلك؛ خلصت دراسة (Abdul Majid 2013) إلى وجود تأثير إيجابي معنوي للمقاييس المرتبطة بالربحية، مما يشير الي أنه كلما ارتفعت أرباح ما قبل إقفال خسارة تدهور الشهرة للعام الحالي أو العام السابق والتغير فيه ، زاد احتمال اعتراف الشركات بتدهور الشهرة، وهو ما يعني أنه كلما كان أداء الشركة أفضل، كلما زاد احتمال الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، طالما توافر مؤشر لذلك، مما يعني أن الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة يرتبط بالعوامل الاقتصادية الحقيقية للشركة.

كما خلصت أيضا الى وجود تأثير معنوي للمقاييس المرتبطة بالربحية، حيث يؤثر المتغيران أرباح العام السابق قبل إقفال خسائر التدهور، وأرباح العام الحالي قبل إقفال خسائر التدهور، سلبياً علي قيمة خسارة التدهور، بينما يؤثر التغير في الأرباح قبل إقفال خسائر التدهور إيجابيا علي قيمة خسارة التدهور، مما يشير الي أنه كلما انخفضت ارباح العام السابق قبل إقفال خسائر التدهور وأرباح العام الحالي قبل إقفال خسائر التدهور كلما زاد حجم خسائر تدهور الشهرة المعترف بها وهو ما يعكس العوامل الاقتصادية للشركة، مما يشير الي ان الشركات الماليزية تمارس الخيار المحاسبي بشكل لا يتعارض مع العوامل الاقتصادية. بينما كلما كان أداء الشركة ضعيفا(مقاسا بالتغير السالب في الأرباح قبل إقفال خسائر التدهور) كلما انخفض حجم خسائر تدهور الشهرة المعترف بها، وفي هذه الحالة، من الممكن أن يحاول المديرين تجنب الاعتراف بخسائر تدهور قيمة الشهرة، أو الاعتراف بحجم صغير منها على أمل أن يتحسن أداء الشركة في المستقبل. وبالتالي لا تعكس قرارات المديرين توقعاتهم للأداء المستقبلي لأصل على مستوى الشركة، مما قد يشير إلى إمكانية ممارسة الخيارات المحاسبية بشكل لا يعكس العوامل الاقتصادية .

كما أوضح محمد (٢٠١٨) أن الشركات منخفضة الربحية قد تقوم بالعديد من الممارسات الإنتهازية لتجنب الاعتراف بخسارة تدهور قيمة الشهرة كونها تخشي من رد فعل السوق السلبي لقيامها بذلك، بينما الشركات مرتفعة الربحية ذات الأداء المالي الجيد قد تقوم بالاعتراف بخسارة تدهور قيمة الشهرة لزيادة المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، أو تقوم بالاعتراف بخسارة تدهور قيمة الشهرة بشكل إنتهازياً من أجل تحقيق مصالحها الخاصة وليس لتوفير معلومات حول القيمة الاقتصادية الحقيقية للشهرة، بمعنى أن دوافع وحوافز الإدارة للقيام بالممارسات الإنتهازية تكون واضحة وجلية عندما لا تدعم مؤشرات الأداء الاقتصادي للشركة إحتمالية وجود خسارة تدهور في قيمة الشهرة .

يتضح للباحث، مما سبق، أنه قد يكون للربحية تأثير إيجابي، أو سلبي، على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، فقد يكون التأثير سلبيا بالنسبة للشركات مرتفعة الربحية، التي تميل الي عدم إرسال إشارات سلبية الي السوق وأن تعكس الأداء الحقيقي للشركة، المتمثل في تحقيقها لربحية مرتفعة، فلا يوجد ما يستدعي أن تعترف بالخسائر. وقد يكون للربحية تأثير إيجابي وذلك عندما يظهر مؤشر يدل على تدهور الشهرة، فإنها تعترف بخسائر التدهور طالما أن مستوى الربح قبل الخسارة يكفي لتغطية هذه الخسارة، وبذلك أيضا تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للشركة. وبصفة عامة يتوقف هذا التأثير (الإيجابي أو السلبي) علي حوافز التقرير للإدارة ومدى ممارستها للسلوك

الانتهازي في ممارستها للسلطة التقديرية. ولذلك كان هناك تعارض في نتائج الدراسات الخاصة بتأثير ربحية الشركة على احتمالية الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة أو قيمة هذه الخسائر. وبناءً عليه، يمكن للباحث اشتقاق الفرض الفرعي الرابع للفرض الرئيسي الأول كما يلي:

H_{1d}: يؤثر مؤشر ربحية الشركة، مقاساً بالعائد على الأصول، معنوياً على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

٢/٢/٦ تحليل أثر المراجعة الخارجية واختلاف مدخلها على العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي للشركة والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة واشتقاق الفرض الثاني وفرعياته. أدى إصدار المحاسبة المالية الأمريكي (142) SFAS ومعيار المحاسبة الدولي (36) IAS إلى إحداث تغييرات جوهرية في حساب الشهرة، تمثلت في إلغاء استنفاد الشهرة والإلزام بإجراء اختبار تدهور سنوي لها، مما زاد بدرجة كبيرة من السلطة التقديرية للإدارة عند التقرير المالي عن الشهرة (Ayers et al., 2018). ونظراً لوجود العديد من حوافز التقرير المالي التي تؤثر على الإدارة عند تطبيقها واختيارها من بين السياسات المحاسبية؛ فقد ترتب على ذلك ممارسة الإدارة سلوكاً انتهازياً يجعلها لا تعترف بخسارة تدهور قيمة الشهرة. على الرغم من وجود مؤشرات إقتصادية دالة على هذا التدهور.

وفي هذا الصدد؛ اتفقت عدة دراسات (يوسف، ٢٠١٤؛ Stenheim, 2015; Abdul Majid, 2015; and Madsen, 2016; Vogt et al., 2016; Ayers et al., 2018; D'Arcy and Tarca, 2018; Bauh and Mauldin, 2018; محمد، ٢٠١٨) على أن هناك حوافز إدارية للتقرير المالي^(١) من قبل المديرين تجعلهم يستخدمون السلطة التقديرية الممنوحة لهم من معايير المحاسبة عن تدهور قيمة الشهرة انتهازياً، من خلال ممارسات إدارة الأرباح، بشكل يحقق أهدافهم الخاصة بهم، ولا يعكس القيمة الإقتصادية الحقيقية للشهرة، وذلك من خلال تخفيض قيمة خسارة تدهور الشهرة أو تأجيل الاعتراف بها. برغم وجود مؤشرات إقتصادية دالة على تدهورها.

وترتب على السلوك الانتهازي للإدارة في الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة ظهور اتجاه بحثي آخر يتناول العوامل التي من شأنها أن تحد من هذا السلوك الانتهازي. فقد اختبرت الدراسات (AbuGhazaleh et al., 2011; يوسف؛ ٢٠١٥؛ Al, 2015; Abdul Majid, 2015; Dabbous et al., 2015; Stenheim & Madsen, 2016; Kabir & Rahman, 2016; Ghosh et al., 2016; محمد، ٢٠١٨) دور آليات حوكمة الشركات وتركز الملكية وجودة المراجعة على الحد من السلوك الانتهازي للإدارة وتدعيم العلاقة بين العوامل الإقتصادية للتدهور والاعتراف الوتقي بخسائر تدهور الشهرة. وقد اتفقت غالبية هذه الدراسات (AbuGhazaleh, et al.,

(١) من أمثلتها: رغبة الإدارة في زيادة مكافآتها، وتخفيض احتمال مخالفة الشروط التعاقدية لديون الشركة المعتمدة على النتائج المحاسبية، وزيادة قيمة سهم الشركة في الأجل القصير للشركات التي يمتلكون جزءاً من أسهمها، أو/و تخفيض التقلب في الدخل للشركات التي تعاني من تقلب مرتفع في الدخل، وكذلك حماية سمعة المديرين الذين قاموا بعملية الاستحواذ. ونوضح فشلهم فيما يتعلق باتخاذ ذلك القرار، وما يترتب على ذلك من التعرض لمخاطر قضائية من قبل المساهمين (يوسف، ٢٠١٤)

2011؛ يوسف، ٢٠١٤؛ Kabir and Rahman, 2016; Stenheim and Madsen, 2016; علي أن الحوكمة القوية تعزز من العلاقة بين العوامل الاقتصادية وخسارة تدهور الشهرة وتحد من السلوك الانتهازي للإدارة. إلا أنه اتفق (Kabir and Rahman, 2016؛ محمد، ٢٠١٨) علي أن آليات الحوكمة القوية لا يمكن أن تقضي تماماً على الاستخدام الانتهازي للسلطة التقديرية للإدارة في قرار تدهور قيمة الشهرة.

بينما توصلت دراسة (Abdul Majid 2015) إلى وجود تأثير تفاعلي إيجابي معنوي بين تركيز ملكية المساهمين الخارجيين وحوافز التقرير، إذ يقلل تركيز الملكية الخارجية من تأثير هذه الحوافز بتدعيم العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية والاعتراف بخسائر تدهور قيمة الشهرة. كما أشار محمد (٢٠١٨) إلى أن تفعيل آليات حوكمة الشركات داخل الشركات، يمكن أن يساعد علي الاستفادة من للتأثير الإيجابي لتركيز الملكية من خلال تحسين الاشراف على ومساءلة الإدارة من قبل الفئة المسيطرة بهدف تمثيل القيمة الاقتصادية الحقيقية للشهرة، وضمان الاعتراف بخسارة تدهور الشهرة عند وجود مؤشرات اقتصادية فعلية علي حدوث تدهور في قيمة الشركة.

وفيما يتعلق بدور جودة المراجعة الخارجية، فقد خلصت دراسة Al Dabbous et al., (2015) إلى أنه لم يكن لجودة المراجعة (مقاسة بانتماء مراقب الحسابات لمنشأة محاسبة ومراجعة الأربعة الكبار أو غير ذلك) تأثير معنوي علي الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة. بينما اتفق (Kabir and Rahman, 2016؛ محمد، ٢٠١٨) علي أن لجودة عملية المراجعة تأثير معنوي إيجابي علي إقرار الإدارة بخسارة تدهور الشهرة والحد من سلوكها الانتهازي عند إجراء اختبار تدهور الشهرة لتحسين المحتوى المعلوماتي للقوائم المالية، وبما يعكس الأداء الحقيقي للشركة. كما خلصت دراسة (Ghosh et al., 2016) إلى أنه يزداد احتمال الاعتراف بحدوث التدهور في ظل جودة مراجعة مرتفعة مقاسة بأنتاب المراجعة الإضافية والتأخير غير عادي في تقرير المراجع، والتخصص الصناعي للمراجع. مما يشير إلي الدور الهام الذي تلعبه المراجعة كأحد الآليات الرقابية التي تضفي الثقة علي المعلومات المحاسبية. وفي هذا الشأن؛ يوفر المعيار الدولي للمراجعة⁽¹⁾ ISA. No 540 لمراجعة التقديرات المحاسبية بما في ذلك تقديرات القيمة العادلة والإفصاحات ذات الصلة، إرشادات كافية لمراقبي الحسابات لتقييم صحة ودقة تقديرات الإدارة.

وفي هذا الصدد؛ أكدت العديد من الدراسات (Griffin 2014; Johnstone et al. 2014; Ghosh et al., 2016; Ayers et al., 2018) علي أن مراجعة التقديرات المحاسبية المعقدة يشكل تحدياً كبيراً بالنسبة لمراقب الحسابات بسبب عدم التأكد في التقدير، وتقلبات الأسواق المالية، ومخاطر الاقتصاد الكلي، والتحيزات الإدارية في التقدير، لذلك فهي تتطلب جهداً كبيراً واختبارات خاصة. حيث يتطلب من مراقبي الحسابات تقييم معقولة التقديرات المحاسبية، بما في ذلك العوامل الشخصية والموضوعية المستخدمة في تقديرات الإدارة. كما أشار (Ghosh et al., 2016) إلى ضرورة أن يأخذ مراقب الحسابات في اعتباره مدى استخدام المدخلات غير القابلة للتحقق، ونوع

(1) International Standard on Auditing (ISA) 540, "Auditing Accounting Estimates, Including Fair Value Accounting Estimates, and Related Disclosures".

النماذج أو العمليات الحسابية المستخدمة، ودرجة الحكم الشخصي المرتبطة بالحدث المستقبلي أو بنتيجة الأحداث التي تقوم عليها الافتراضات المستخدمة، مثل تقديرات التدفقات النقدية المستقبلية، ومدى سيولة السوق أو نشاط الأصل أو الالتزام، إذا كان ذا صلة بهدف القياس.

وفيما يتعلق بمراجعة الشهرة، فهي أكثر صعوبة في المراجعة من العناصر الأخرى من التقديرات المحاسبية المعقدة، فهي تستلزم فهماً أفضل لاختبارات مراجعة هذه التقديرات. وفي هذا السياق؛ اتفقت العديد من الدراسات (Griffin, 2014; Johnstone et al., 2014; Ghosh et al., 2016; Ayers et al., 2018) على أن مراقبي الحسابات يواجهون صعوبات فنية عند مراجعة الشهرة واختبار تدهورها تتعلق بمراجعة التطبيق الفني للمعايير المحاسبية المتعلقة بتدهور قيمة الشهرة، حيث يتطلب مراجعة حساب الشهرة جهداً كبيراً واتخاذ أحكاماً مهنية صعبة، نظراً لأن تقديرات الإدارة للشهرة تستند إلى معلومات لا يمكن التحقق منها مثل الافتراضات، وتوقعات التدفقات النقدية ومعدلات الخصم، كما أنها تدخل ضمن تقديرات القيمة العادلة لأصول المستوى الثالث التي يصعب التحقق منها، وتحتوي على مدخلات تتضمن حكماً شخصياً متحيزاً للإدارة. لذلك يجب على مراقبي الحسابات تقييم مدى معقولية تقديرات الإدارة، ومدى اتفائها مع ظروف السوق، وخطط واستراتيجيات الإدارة والخبرة السابقة، والافتراضات الأخرى للقوائم المالية، والمخاطر المرتبطة بالتدفقات النقدية المستقبلية. كما يجب أن يكون مراقب الحسابات على استعداد لاتخاذ أي تغييرات قد تؤثر على إمكانية استرداد قيمة الشهرة خلال عملية المراجعة عندما تشير الظروف إلى عدم إمكانية استرداد القيمة الدفترية لأصل ما. وكذلك تقييم مدى ملاءمة عمليات تخصيص الأصول/الالتزامات على وحدات التقرير، وتقييم مدى ملاءمة معدلات الخصم والافتراضات الأخرى المستخدمة لتقديرات القيمة العادلة لوحدات التقرير عن طريق مقارنتها بالممارسات التاريخية والمعايير الصناعية. هذا ويحتاج مراقبو الحسابات في بعض الحالات إلى الاستعانة بخدمات أخصائي خبير تقييم لتحديد ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين تقديرات القيمة العادلة التي يحددها وتلك التي تحددها الإدارة.

وقد أشار محمد (٢٠١٨) إلى أنه مازال يواجه مراقبو الحسابات في مصر تحديات هائلة عند التحقق من صحة ودقة التقديرات والافتراضات التي قامت بها الإدارة عند إجراء اختبار تدهور الشهرة لصعوبة الحصول على أدلة كافية ودقيقة حول كيفية تحديد الوحدات المولدة للنقد ومعدل الخصم المستخدم، وكذلك كيفية تقدير التدفقات النقدية المستقبلية المخصومة وأساليب التقييم الأخرى، بالإضافة إلى عدم توافر المهارات والخبرات وبرامج التدريب والإمكانيات اللازمة لدي مراقبي الحسابات لمساعدتهم في تقييم تقديرات القيمة العادلة.

علاوة على ذلك؛ قد يواجه مراقبو الحسابات تحديات مرتبطة بعلاقتهم بعملائهم (صعوبات علاقات أو علاقوية)، فقد أشار (Wines et al., 2007; Ayers et al., 2018) إلى أن هناك تعارضاً متلازماً بين حوافز المديرين وحوافز مراقبي الحسابات بشأن خسائر تدهور الشهرة. حيث يرغب مراقب الحسابات في تقليل التحيز في اختبار تدهور قيمة الشهرة من قبل الإدارة من أجل

تقليل احتمال وجود أخطاء جوهرية في القوائم المالية، وبالتالي تزويد المستثمرين بمعلومات موثوقة فيها، مما يقلل من الأخطاء في تقييمات المستثمرين. وهذا يتعارض مع رغبة المديرين، الذين يفضلون تجنب تسجيل التدهور لمنع إرسال إشارة سلبية حول التدفقات النقدية المستقبلية. وهذا الاختلاف المحتمل في الحوافز بين الطرفين سيفسح المجال أمام خلافات كبيرة بينهما عندما تختلف تقييمات الشهرة فيما بينهم، مما يزيد من احتمال إنهاء علاقة مراقب الحسابات بالعميل وتغييره. وهو أمر مكلف للطرفين، وقد تكون هذه التكاليف مرتفعة خاصة إذا قامت ادارة الشركة بعزل مراقب الحسابات الذي قدم تقييمًا مناسبًا لحساب الشهرة. بالإضافة إلى أن هذا التعارض سيؤدي إلى خوف مراقب الحسابات من عزله، وهو ما يؤدي إلى اتخاذ قرارات متحيزة من قبل مراقب الحسابات في قرارات تدهور قيمة الشهرة. كما اشارت دراسة (Carcello et al., 2017) إلى أنه يقل احتمال تسجيل تدهور قيمة الشهرة وتقل قيمة الخسارة بالنسبة لمراقبي الحسابات الذين يتقاضون مستوى مرتفع من الاتعاب عن الخدمات الأخرى بخلاف المراجعة التقليدية. وكل هذه الأمور ستؤثر سلباً على استقلال مراقب الحسابات وجودة حكمه المهني.

إضافة إلى ما سبق، قد يواجه المراجعون تحديات تنظيمية تتمثل في عدم وجود سوق نشط للأصول أو لوحات توليد النقدية، مما يجعل مراقب الحسابات يوافق (أو الاعتمادية أو الاتكالية) على تقييم الإدارة، والذي غالباً ما يكون متسق مع احتياجات الإدارة، دون الحصول على أدلة مراجعة مستقلة كافية، خاصة وأن الإدارة تعتمد على شركة خدمات تقييم مهنية لتقييم وحداتها المولدة للنقد والشهرة (Wines et al., 2007; Ghosh, et al., 2016).

ونتيجة لهذه الصعوبات أو التحديات؛ يتطلب الأمر أن تتم مراجعة الشهرة واختبار تدهورها بجودة مرتفعة حتى يمكن مواجهة تلك التحديات. ويعتقد الباحث أن مدخل المراجعة المشتركة، مقارنة بمدخل المراجعة الفردية، يعد أحد الآليات التي يمكن بها تحسين جودة المراجعة الخارجية وخاصة مراجعة الشهرة واختبار تدهورها ومواجهة تحدياتها. وفي هذا السياق، قامت المفوضية الأوروبية European Commission بإصدار تقرير يُعرف باسم الورقة الخضراء Green Paper عام ٢٠١٠، والذي تناولت فيه كيفية تحسين عملية المراجعة، وقد اقترحت المفوضية الأوروبية، في هذا التقرير، مدخل المراجعة المشتركة كأحد آليات تحسين جودة المراجعة الخارجية (العاصي، ٢٠١٥).

وفي هذا الصدد؛ اتفقت العديد من الدراسات (Baldauf & Steckel, 2012; Paugam & Casta, 2012; ; Zerni et al., 2012; Ratzinger et al., 2013; Ittonen & Tronnes, 2015; Lobo et al., 2017; Bianichi, 2018) على أن مدخل المراجعة المشتركة، مقارنة بمدخل المراجعة الفردية، يحسن من جودة عملية المراجعة الخارجية من خلال تحسين الكفاءة المهنية للمراجع في أداء عملية المراجعة وتدعيم استقلاله وتقليل اعتماده على تقييمات الإدارة. فوفقاً لدراسة (DeAngelo (1981 تكون جودة المراجعة دالة في قدرة المراجع على اكتشاف

التحريفات الجوهرية (الكفاءة المهنية) واراذته في التقرير عن التحريفات المكتشفة (الاستقلال). ولكن في ظل المراجعة المشتركة ليس فقط الكفاءة والاستقلال لكل منهما، ولكن أيضا سيتعاون الاثنان معا ويتبادلا الخبرات والموارد والامكانيات الفنية والمهنية (Lobo et al, 2017).

واتفق البعض (Zerni et al., 2012; Baldauf & Steckel, 2012; Ratzinger et al., 2013; Ltonen & Tronnes, 2015; Lobo et al, ٢٠١٥؛ يوسف، ٢٠١٤؛ 2017; Bianichi, 2018) علي أن المراجعة المشتركة تحسن من الكفاءة المهنية لمراقبي الحسابات عند أدائه عملية المراجعة مقارنة بالمراجعة الفردية، ففي ظل مدخل المراجعة المشتركة يتم تحديد وتوزيع المهام بين مراقبي الحسابات المشتركين وتخطيط برنامج المراجعة وتقييم مخاطر الغش وتوثيق أعمال المراجعة المشتركة بفاعلية وكفاءة (Ratzinger et al., 2013)، كما يعمل علي توفير إشراف تبادلي مزدوج بين مراقبي الحسابات لوجود المسؤولية التضامنية بينهما، فيقوم كل مراقب بالتحقق من مدى ملاءمة إجراءات المراجعة التي يقوم بها مراقب الحسابات الآخر، والتأكد من ملاءمة وكفاية ودقة أدلة المراجعة التي توصل إليها مراقب الحسابات (Paugam & Casta, 2012).

وأشارت دراسة عبد الحميد (٢٠١٤) إلي أن تبادل الخبرات المتخصصة والمعلومات بين مراقبي الحسابات المشاركين في عملية المراجعة تعد من أهم الآثار الإيجابية للمراجعة المشتركة التي يمكن ان ترفع مستوى جودة المراجعة خاصة إذا كان أحد مراقبي الحسابات علي الأقل من غير الأربعة الكبار. وهو ما أكدته دراسة (2018) Bianichi علي أن التعاون بين مراقبي الحسابات القائمين بالمراجعة المشتركة يعمل علي إنشاء وتطوير أطر مهنية وعلاقات شبكية بينهم، والتي من شأنها ان تسهل نقل المعارف والخبرات المتنوعة بينهم وتطويرها، مما يعكس إيجابا علي جودة عملية المراجعة. كما أشارت دراسة يوسف (٢٠١٥) إلي أن مدخل المراجعة الخارجية المشتركة يعمل علي تحسين تفعيل آلية تدوير مراقبي الحسابات، فهو يسمح لشركة العميل بالاحتفاظ بمراقبي الحسابات الذي يمتلك الخبرة والمعرفة الكافية بالعمليات التجارية للشركة وتغيير المراقب الآخر، كما أنه يعمل علي ارتفاع منحنى التعلم والخبرة في هذا المدخل (Deng et al., 2014).

كما اتفق (Baldauf & Steckel, 2012؛ يوسف، ٢٠١٥) علي أن المراجعة المشتركة تؤدي إلي تحسين جودة عملية المراجعة من خلال تحسين قدرة مراقبي الحسابات علي اكتشاف الغش في القوائم المالية والتقارير عنه ودقة تقرير المراجعة. فقد أشارت دراسة (Baldauf & Steckel, 2012) أن مدخل المراجعة الخارجية المشتركة يعمل علي تفعيل عملية المناقشة الإجبارية بين أعضاء فريق المراجعة في تخطيط وتنفيذ عملية المراجعة، من أجل تقييم مخاطر التحريفات الجوهرية الناتجة عن الغش، حيث تكون هذه المناقشات أكثر فاعلية لأنها تتم بين مراقبي حسابات من منشآت محاسبية ومراجعة منفصلة يتبادلان فيما بينهم الخبرات والقدرات والمهارات والمعلومات الخاصة بالمجالات التي يكون بها تحريفات جوهرية عالية.

وأضافت دراسة يوسف (٢٠١٥) أن مراقبي الحسابات قد يكون لديهم الوقت الكافي لتعديل إجراءات المراجعة المُخططة تمثيلاً مع عوامل خطر الغش التي تم اكتشافها، ولديهم القدرة على الضغط على شركة العميل. لزيادة الأتعب مقارنة بالمراجعة الفردية، وتوصلت الدراسة إلى أن تقديرات مخاطر الغش في القوائم المالية لمراقبي الحسابات الذين يؤدون عملية المراجعة من خلال مدخل المراجعة المشتركة، تكون أعلى مقارنةً بتلك التقديرات بمدخل المراجعة الفردية.

كما خلصت دراسة (Baldauf & Steckel, 2012) إلى أن درجة التوافق في الرأي بين مراقبي الحسابات في ظل المراجعة المشتركة تكون أعلى من درجة التوافق في الرأي بين مراقبي الحسابات في ظل المراجعة الفردية، ويرجع ذلك إلى وجود خاصية الإشراف التبادلي والمسئولية المشتركة بين مراقبي الحسابات المشاركين في أداء عملية المراجعة المشتركة، والمناقشات التي تتم بينهم فيما يتعلق برأي المراجع، وتبادل الخبرات المتخصصة في مراجعة القضايا الهامة، مما ينعكس إيجابياً على درجة التوافق في الرأي بين مراقبي الحسابات القائمين بعملية المراجعة فيما يتعلق بأرائهم بشأن إجراءات تقييم مخاطر المراجعة وتخطيط وتوزيع المهام وتقييم الرقابة الداخلية وأدلة المراجعة. مما ينعكس إيجابياً على دقة تقرير المراجعة الصادر عنهم مقاساً بمدى انحراف الرأي الصادر من مراقب الحسابات عن الرأي المتوقع إبدائه. واتفقت معها دراسة يوسف (٢٠١٥) حيث توصلت إلى أن سلامة رأي المراجعة الصادر عن مراقبي الحسابات القائمين بعملية المراجعة المشتركة كانت أعلى مقارنةً بسلامة رأي المراجعة الصادر عن زملائهم القائمين بعملية المراجعة الفردية.

وقد أشارت دراسة (Lobo et al., 2017) إلى أن فعالية التعاون بين مراقبي الحسابات يختلف باختلاف مزيج مراقبي الحسابات، حيث سيكون التعاون أفضل في المزيج الذي ينتمي أحدهما لمنشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار (Non/Big) لأن هرمية القرارات Hierarchy ستكون أسهل وكلا من مراقبي الحسابات ليس بينهم منافسة مباشرة في سوق المراجعة.

ومن ناحية أخرى؛ اتفق البعض الآخر (Zerni et al., 2012; Paugam & Casta, 2012; Zhan, et al., 2013; Deng et al., 2014; علي (٢٠١٨) على أن مدخل المراجعة المشتركة سيدعم من استقلال مراقب الحسابات لأنه يوفر له الفعالية في مقاومة ضغوط العميل. فوجود مراقبي حسابات مستقلين يمثل قوة ضغط أكبر لهما في تفاوضهما مع إدارة الشركة حول الاختيار بين البدائل المحاسبية، وهو ما يمثل مستوى أعلى من الاستقلال ومن ثم مستوى أعلى من جودة المراجعة. وأضافت دراسة حافظ (٢٠١٥) أنه يتم تعزيز استقلالية مراقب الحسابات من خلال صعوبة تكوين علاقات بينه وبين الشركة محل المراجعة في حالة تعدد مراقبي الحسابات، وتقديم تقرير مراجعة مشترك بجهود ومسئولية مشتركة، كما أشار عبد القوي (٢٠١٨) إلى أن مدخل المراجعة المشتركة يدعم استقلال مراقبي الحسابات من خلال إصدار

تقارير مراجعة أكثر تحفظاً مقارنة بمدخل المراجعة الفردية، حيث يعد إصدار تقارير مراجعة متحفظة مؤشر على استقلال مراقبي الحسابات.

كما أضاف (Lobo et al., 2017) أن استقلال مراقب الحسابات يمكن أن يتحسن لأن كل مراقب حسابات سيكون له قوة إقتصادية أقل *Economic Bonding*، مما يصعب على المديرين إقناع مراقبي الحسابات أن يظلوا ضامتين إزاء المشكلات المكتشفة، كما أنه سيختلف تدعيم الاستقلال باختلاف المزيح، فعلي الرغم من أن مراجعي منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار يتوقع أن يكون استقلالهم أكبر من مراجعي منشآت المحاسبة والمراجعة من غير الكبار (Non-Big)، إلا أن مراجعي منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار في مزيح (Non/Big) قد يكونوا أكثر استقلالاً من مزيح (Big/Big)، لأن مراجعي منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار في مزيح (Non/Big) سيتحملون نسبة أكبر من خطر النفاضي لأنهم سيعانون من فقد سمعتهم بدرجة أكبر في حالة فشل المراجعة، مما يجعله أكثر حرصاً على استقلاله.

ومن ناحية ثالثة؛ يعمل مدخل المراجعة المشتركة على مواجهة التحديات التنظيمية التي تجعل مراقب الحسابات في بعض الحالات يعتمد على تقييمات الإدارة التي يصعب التحقق منها، فقد أشارت دراسة (Zerni et al., 2012) إلي أنه يحق لكل مراقب الإطلاع على عمل وتوثيق واستنتاجات الآخر لتفعيل الإشراف التبادلي المزدوج على عملية المراجعة، مما يعمل على الحد من وجود فرصة للتواطؤ بين أي من مراقبي الحسابات والإدارة. كما أشارت دراسة العاصي (٢٠١٥) إلي أن معيار المراجعة السنغافوري رقم (AGS No. 10) يتطلب أنه إذا رأى أحد مراقبي الحسابات أن الإجراءات التي يقوم بها المراقب الآخر غير ملائمة، أو غير كافية، ففي هذه الحالة يجب عليه إبلاغ ذلك المراقب بذلك الأمر لإتخاذ الإجراءات الإضافية اللازمة، وإذا رفض المراقب الآخر تنفيذ الإجراءات الإضافية اللازمة، ففي هذه الحالة يجب على مراقب الحسابات تنفيذ هذه الإجراءات بدلاً منه للحصول على أدلة المراجعة الكافية والملائمة حتى يتمكن من إصدار تقرير المراجعة، وذلك لأنه مسئول مسئولية مشتركة مع المراقب الآخر عن عملية المراجعة.

وعلى الرغم من الدور الإيجابي الذي تلعبه المراجعة المشتركة لكفاءة وجودة عملية المراجعة إلا أن هناك اتجاهاً بحثياً آخر يري أن استخدام مدخل المراجعة المشتركة قد يؤدي إلي بعض المشكلات التي ستؤدي إلي تأثير سلبي على جودة المراجعة؛ فقد أشارت بعض الدراسات (Zerni et al., 2012; Alsadoun & Aljabr, 2014; Deng et al., 2014) إلي أن تفعيل هذا المدخل قد يؤدي إلي ظهور ما يُعرف بمشكلة الاتكالية التي تنتج عن قيام أحد مراقبي الحسابات، خاصة المنتمين لمنشآت المحاسبة والمراجعة الصغيرة، بتقليل الجهود المبذولة منهم والموارد المتاحة لديهم والاعتماد على الجهود المبذولة من قبل المراقبين الآخرين، خاصة المنتمين لمنشآت المحاسبة والمراجعة الكبرى، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على دقة أدلة المراجعة. فضلاً عن أن تفعيل هذا المدخل قد يؤدي إلي ظهور مشكلة شراء الرأي التي تنتج عن قيام شركة العميل بالتواطؤ مع أحد مراقبي

الحسابات للتأثير على الرأي الذي سوف يقوم بإصداره بالتزامن مع المراقبين الآخرين، الأمر الذي قد يؤثر سلباً على استقلالية مراقب الحسابات وبالتالي على جودة عملية المراجعة ككل.

وأضافت دراسة (Zerni et al., 2012) أن تفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة قد يؤدي إلى تخفيض جودة عملية المراجعة لوجود منافسة بين منشآت المحاسبة والمراجعة داخل سوق المراجعة، مما يحد من فعالية التعاون اللازم بين مراقبي الحسابات المنتميين لمنشآت محاسبة ومراجعة متنافسة. عندما يتم تكليفهم بأداء عملية المراجعة المشتركة، الأمر الذي يؤثر سلباً على جودة العمل الميداني ويصعب تبادل المعلومات بين مراقبي الحسابات، مما يؤدي إلى تخفيض جودة عملية المراجعة ككل. وفي نفس الاتجاه أشارت دراسة حافظ (٢٠١٥) إلى أن القيام بأعمال المراجعة المشتركة عن طريق مزيج من مراقبي الحسابات ينتمي أحدهما لمنشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبار يضعف من جودة المراجعة الخارجية لتفاوت النواحي الفنية والتكنولوجية بين المنشأتين، مما يؤدي إلى انخفاض دقة الأدلة. بينما توصلت دراسة الديسبي (٢٠١٤) إلى عدم وجود فروق جوهرية في جودة المراجعة بين استخدام مدخل المراجعة المشتركة ومدخل المراجعة الفردية في مصر.

وبرغم هذه الانتقادات لمدخل المراجعة المشتركة إلا أن دراسة جبر (٢٠١٧) أكدت على أن حسن اختيار فريق عمل المراجعة المشتركة، وكذلك التخطيط لإتمام أعمال المراجعة من خلال فريق عمل على دراية بشكل كامل بالمهام والمسئوليات والمعلومات المراد تبادلها والإجراءات المتفق عليها في مواجهة كافة الاحتمالات والاطمئنان على مجموعة الضوابط والإجراءات السابقة من خلال برامج مراقبة الجودة، قد يؤدي إلى النتائج المرجوة مع مراعاة المتطلبات الأخلاقية ومقتضيات الاستقلالية، وذلك وصولاً إلى المحددات الأساسية لجودة المراجعة.

وهناك اتجاه بحثي آخر تناول تأثير المراجعة المشتركة على جودة المراجعة المدركة بالتركيز على التحفظ المحاسبي سواء على مستوى القوائم المالية أو على مستوى عناصر محددة. فقد اتفقت الدراسات (Zerni et al., 2012; Ittonen & Trönes, 2015)؛ العاصي، ٢٠١٥، جبر، ٢٠١٧) بأن مدخل المراجعة الخارجية المشتركة يؤثر إيجاباً على جودة المراجعة الخارجية من خلال تأثيرها الإيجابي على مستوى التحفظ المحاسبي بالقوائم المالية وتحسين توقيت الاعتراف بالخسائر مقارنة بمدخل المراجعة الخارجية الفردية، خاصة عندما يكون الأداء منخفضاً، وإن مستوى التحفظ المحاسبي سيختلف باختلاف مزيج مراقبي الحسابات القائمين بالمراجعة المشتركة. وفي هذا الصدد، توصلت دراسة الهريدي (٢٠١٥) إلى أن البنوك التجارية المصرية التي تخضع لعملية المراجعة المشتركة، من خلال اشتراك مراقب حسابات من أحد منشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى مع مراقب حسابات آخر من أحد منشآت المحاسبة والمراجعة، تكون أكثر ميلاً لإصدار قوائم مالية أكثر تحفظاً، من خلال الإفصاح عن عنصر مخصص الديون المشكوك في تحصيلها، وذلك مقارنةً بالبنوك التجارية التي تخضع لتلك العملية بواسطة اثنين من مراقبي الحسابات المنتميين لمنشآت المحاسبة والمراجعة الأربعة الكبرى، أو بواسطة اثنين من مراقبي الحسابات المنتميين لمنشآت المحاسبة والمراجعة الأخرى، بخلاف الأربعة الكبرى.

ويخلص الباحث إلى، أن هناك حوافز إدارية للتقرير المالي تجعل المديرين يستخدمون السلطة التقديرية الممنوحة لهم من معايير المحاسبة عن تدهور قيمة الشهرة إنتهازيا وبما يحقق أهدافهم الخاصة بهم، ولا يعكس القيمة الاقتصادية الحقيقية للشهرة، وذلك من خلال تخفيض قيمة خسارة تدهور الشهرة أو تأجيل الاعتراف بها برغم وجود مؤشرات إقتصادية دالة علي تدهورها. وهناك العديد من العوامل التي قد تحد من السلوك الإنتهازي للإدارة وتدعيم العلاقة بين العوامل الإقتصادية للتدهور والاعتراف الوقتي بخسائر تدهور الشهرة من أهمها جودة المراجعة الخارجية باعتبارها أحد الآليات الرقابية التي تضفي الثقة علي المعلومات المحاسبية.

كما انتهى الباحث إلى أن عمليات مراجعة الشهرة تنطوي علي تحديات فنية وعلاقية وتنظيمية، حيث تنطوي مراجعة الشهرة علي تحديات فنية ترتبط بمراجعة التطبيق الفني السليم للمعايير المحاسبية المتعلقة بتدهور قيمة الشهرة، والتي تتضمن مخاطر جوهرية بسبب وجود تحريفات جوهرية في التقدير، مما يستلزم تصميم اختبارات تفصيلية وإجراءات مراجعة إضافية وممارسة الشك المهني بشكل كبير لتقليل مخاطر التحريفات الجوهرية، ومواجهة التلاعب المحتمل من قبل الإدارة بتوقيف الاعتراف بخسائر التدهور، وإجراء أي تعديلات مناسبة لتقديرات القيمة العادلة عندما تشير اختبارات المراجعة إلى تجيزات أو أخطاء في التقديرات. وهذا يتطلب استثمار المزيد في التكنولوجيا، واستقطاب مراجعين مؤهلين وذوي خبرة وكفاءة مهنية. كما يواجه مراقب الحسابات تحديات علاقية تهدد استقلاله بسبب التعارض المتلازم بين حوافز المديرين وحوافز مراقبي الحسابات بشأن خسائر تدهور الشهرة. بالإضافة إلى التحديات التنظيمية التي تجعل مراقبي الحسابات يعتمدون علي تقييم الإدارة للشهرة دون الحصول على أدلة مراجعة مستقلة كافية.

لذلك يتطلب الأمر أن تتم مراجعة الشهرة واختبار تدهورها بجودة مرتفعة حتي يمكن مواجهة تلك التحديات، ويعتقد الباحث ان مدخل المراجعة المشتركة يعد أحد الآليات التي يمكن بها تحسين جودة المراجعة الخارجية وخاصة مراجعة الشهرة واختبار تدهورها ومواجهة تحدياتها. وذلك لما لهذا المدخل من مزايا تعمل علي تحسين الكفاءة المهنية للمراجع في أداء عملية مراجعة الشهرة وتدعيم استقلاله وتقليل اعتماده علي تقييمات الإدارة لحساب الشهرة. حيث يعمل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على تفعيل عملية المناقشة الاجبارية بين أعضاء فريق المراجعة في كافة مراحل عملية المراجعة، وتبادل الخبرات والقدرات والمهارات والمعلومات الخاصة بالمجالات التي يكون بها تحريفات جوهرية عالية مثل خسائر تدهور الشهرة. مما يعكس ايجابيا علي درجة التوافق في الرأي بين مراقبي الحسابات القائمين بعملية المراجعة فيما يتعلق بأرائهم بشأن إجراءات تقييم مخاطر المراجعة وتخطيط وتوزيع المهام وتقييم الرقابة الداخلية وأدلة المراجعة ودقة تقرير المراجعة، وهو ما يؤدي في النهاية إلى تدعيم الكفاءة المهنية للمراجعين المشاركين القائمين بعملية المراجعة وبالتحديد مراجعة الشهرة وتدهورها.

ومن ناحية أخرى يدعم مدخل المراجعة الخارجية المشتركة من استقلال مراقبي الحسابات من خلال مقاومة ضغوط الإدارة في التفاوض حول الاختيار بين البدائل المحاسبية، وصعوبة تكوين علاقات بين الشركة محل المراجعة ومراقبي الحسابات في حالة تعدد مراقبي الحسابات لوجود

المسئولية التضامنية بينهما، فيقوم كل مراقب بالتحقق من مدى ملاءمة إجراءات المراجعة التي يقوم بها مراقب الحسابات الآخر، والتأكد من ملاءمة وكفاية ودقة أدلة المراجعة التي توصل إليها مراقب الحسابات الآخر، مما يحد من وجود فرصة للتواطؤ بين أي من مراقبي الحسابات والإدارة، مما يترتب عليه إصدار تقارير مراجعة أكثر تحفظاً مقارنة بمدخل المراجعة الفردية.

وبناءً على ما سبق، يعتقد الباحث أن المزايا التي يحققها مدخل المراجعة المشتركة، سالف الذكر، والتي تنعكس إيجاباً بالضرورة على جودة عملية المراجعة الخارجية، وبصفة خاصة مراجعة الشهرة وتدهورها، قد تؤدي تحسين العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي للشركة، كأحد المتغيرات الاقتصادية الدالة على التدهور، وقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، مما يعمل على تحسين توقيت الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة مقارنة بمدخل المراجعة الخارجية الفردية، وقد يختلف هذا التأثير باختلاف مزيج مراقبي الحسابات القائمين بالمراجعة المشتركة. لذلك يمكن للباحث اشتقاق الفرض الثاني للبحث وفرعياته كما يلي:

H2: يختلف تأثير مؤشرات الأداء المالي للشركة على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة باختلاف مدخل المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية

ونظراً لأن مؤشرات الأداء المالي للشركة تشمل كلا من؛ مؤشرات الأداء السوقي، ومؤشرات الأداء الإجمالي، ومؤشرات الأداء النقدي، ومؤشرات الربحية، فمن المنطقي اشتقاق الفروض الفرعية للفرض الثاني التالية:

H2a: يختلف تأثير مؤشرات الأداء السوقي للشركة على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة باختلاف مدخل المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

H2b: يختلف تأثير مؤشرات الأداء الإجمالي للشركة على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة باختلاف مدخل المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

H2c: يختلف تأثير مؤشرات الأداء النقدي للشركة على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة باختلاف مدخل المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

H2d: يختلف تأثير مؤشرات ربحية الشركة على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة باختلاف مدخل المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

٣/٦ - منهجية البحث :

يستهدف هذا الجزء من الدراسة عرض منهجية البحث؛ متضمناً هدف الدراسة التطبيقية، ومجتمع وعينة الدراسة، وتوصيف وقياس متغيرات الدراسة ونموذج البحث، وأدوات وإجراءات الدراسة التطبيقية، والأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات، ونتائج اختبار الفروض الرئيسية والفرعية، والتحليل الإضافي وتحليل الحساسية وذلك على النحو التالي:

١/٣/٦ - هدف الدراسة التطبيقية:

تستهدف الدراسة التطبيقية اختبار فروض البحث، من خلال اختبار العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي للشركة، كأحد متغيرات التدهور الاقتصادي للشركة، والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، وكذلك اختبار ما إذا كان مدخل المراجعة الخارجية المشتركة يؤثر على العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي للشركة، كأحد مؤشرات للتدهور الاقتصادي للشركة، والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة في بيئة الأعمال والممارسة المهنية المصرية. قياساً على (Abdul Majid, 2015; Omar et al, 2015; Kabir & Rahman, 2016; Lobo et al; 2017; محمد، ٢٠١٨).

٢/٣/٦ - مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من جميع الشركات المساهمة المقيدة ببورصة الأوراق المالية المصرية، خلال الفترة من ٢٠٠٧ وحتى ٢٠١٨، بعد استبعاد المؤسسات المالية، نظراً لخضوعها لقواعد تنظيمية ومتطلبات قياس وإفصاح خاصة بها. وقد تم اختيار عينة تحكيمية من هذه الشركات روعي في اختيارها عدة اعتبارات تحقق هدف البحث قياساً على (يوسف، ٢٠١٥; Abdul Majid, 2015; Omar et al., 2015; Kabir and Rahman, 2016; محمد، ٢٠١٨)، وأهم هذه الاعتبارات ما يلي:

- أ. أن يكون لدى الشركة رصيد للشهرة الموجبة في سنة واحدة على الأقل من السنوات الثلاثة السابقة لتبني المعيار، أو لديها رصيد لخسائر تدهور الشهرة في أي سنة من سنوات الدراسة. كما يجب أن يكون لديها رصيد للشهرة الموجبة في عام ٢٠٠٧ وذلك بعد سنة واحدة على الأقل من تبني معيارى المحاسبة رقم (٢٩) "تجميع الأعمال"، ورقم (٣١) "اضمحلال قيمة الأصول" الصادران في عام ٢٠٠٦^(١).
- ب. أن تتوافر قوائمها المالية المجمعة والإيضاحات المتممة لها وأسعار إغلاق أسهمها في نهاية السنة المالية خلال سنوات الدراسة.
- ج. أن تكون القيمة الدفترية لحقوق الملكية موجبة، وأن تقوم بنشر قوائمها المالية بالجنيه المصري.

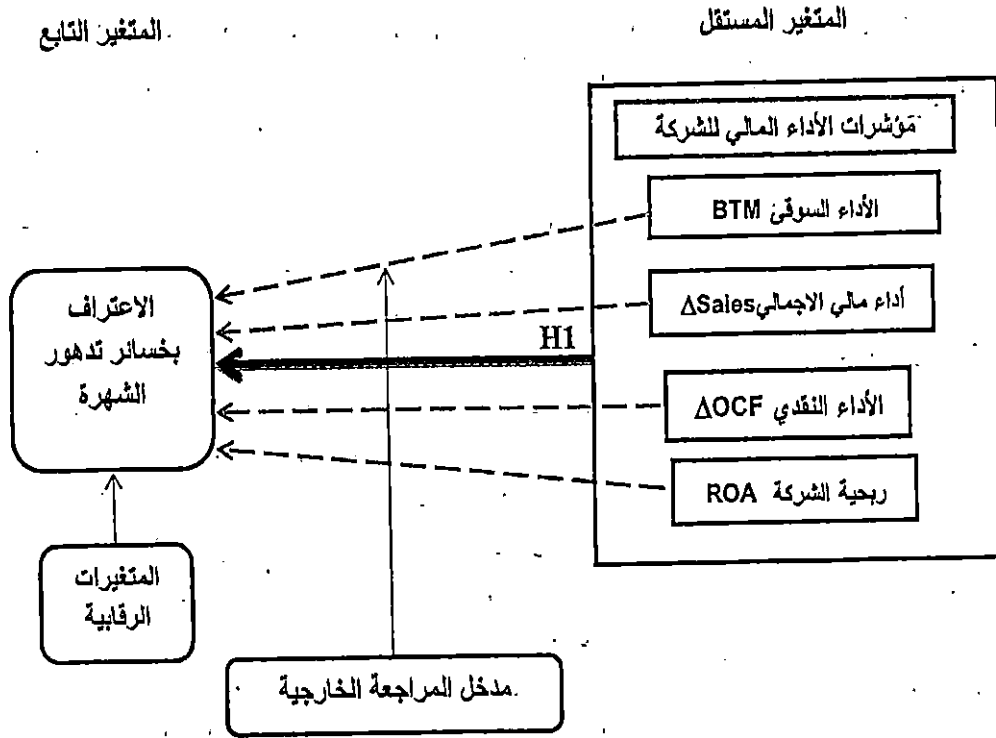
ولذلك اعتمد الباحث على مدخل Firm-Year Observation واستبعد مشاهدات الشركات التي لم تحقق هذه الاعتبارات لبعض سنوات الدراسة. وبذلك بلغ عدد شركات العينة محل الدراسة (٢٥) شركة في (١٠) قطاعات بحجم إجمالي مشاهدات (٢١٠) مشاهدة. ويظهر الملحق رقم (١) شركات العينة وعدد المشاهدات والقطاع الذي تنتمي إليه كل شركة خلال الفترة من ٢٠٠٧ حتى ٢٠١٨.

٣/٣/٦ - نموذج البحث وتصنيف وقياس متغيرات الدراسة:

تتكون متغيرات الدراسة من متغير تابع هو الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، ومتغير مستقل هو مؤشرات الأداء المالي للشركة، كأحد العوامل الاقتصادية للتدهور على مستوى الشركة، ومتغير معدل Moderator للعلاقة الرئيسية محل الدراسة وهو اختلاف مدخل المراجعة الخارجية (المراجعة

^١ تم الإبقاء عليهما دون تعديل في نسخة معايير المحاسبة المصرية الجديدة سنة ٢٠١٥.

المشتركة مقارنة بالمراجعة الفردية) ويوضح الشكل رقم (1) عرضاً لنموذج البحث ثم يليه توصيف وقياس لمتغيرات الدراسة:



شكل رقم (1) نموذج البحث (إعداد الباحث)
المتغير المعدل

أ. المتغير التابع (D_IMP_{it}): الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة:

ويقصد به احتمالية اتخاذ الإدارة لقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة. ويتم قياس هذا المتغير، قياساً علي (Abughazaleh et al, 2011; Abdul Majid, 2013; 2015; Omar et al, 2015; Omar et al, 2015; Lobo et al; 2017) كمتغير وهمي أو ثنائي dichotomous variable يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة قد اعترفت في قوائمها المالية بخسائر تدهور الشهرة، والقيمة (صفر) لغير ذلك.

ب. المتغير المستقل: الأداء المالي للشركة.

ويقصد به العوامل الاقتصادية الداخلية الخاصة بأداء الشركة وأداء أصولها التشغيلية بما فيها الشهرة (Peetathawatchai and Acaranupong, 2012; Abdul Majid, 2015). ونظراً لأن التدهور الاقتصادي الحقيقي غير قابل للملاحظة؛ فقد قامت العديد من الدراسات بقياس هذا المتغير بمؤشرات فعلية تعكس توقعات المديرين غير المتحيزة للأداء المستقبلي للأصول أو لوحادات النقد التي تحتوي

على شهرة. لذلك وتم قياس هذا المتغير بمؤشرات أداء مالي علي مستوى الشركة، قياسا علي (Abdul Majid, 2013; 2015; Al Dabbous et al., 2015; Vogt, et al, 2016; Kabir and Rahman, 2016 Kabir and Rahman, 2016; Lobo et al, 2017) وذلك باستخدام أربعة مؤشرات هي:

أ. مؤشر الأداء السوقي لصافي أصول الشركة (BTM): وينظر هذا المؤشر الى الشركة بأكملها كوحدة واحدة لتوليد النقدية، ويقاس بنسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية بعد تعديلها بخسائر تدهور الشهرة للسنة الحالية إلي القيمة السوقية لحقوق الملكية في نهاية السنة الحالية، وذلك قياسا علي (Al Dabbous et al., 2015; Vogt et al., 2016; Stenheim & Madsen, 2016).

ب. مؤشر الأداء الاجمالي للشركة علي أساس الإيرادات (ASales): وهو يمثل مقياسا إجماليا لأداء الشركة ويعكس سمات الأداء المتعلقة بالاستحقاقات ومدى قابلية استرداد قيمة الشهرة من الأنشطة الرئيسية للشركة (Vogt, et al, 2016) ، ويتم قياسه وفقا للدراسات (Peetathawatchai and Acaranupong, 2012; Abdul Majid, 2015) بالتغير في مبيعات الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة مرجحا بإجمالي أصول السنة السابقة.

ج. مؤشر الأداء النقدي (ΔOCF): يمثل الأداء النقدي مقياسا لأداء الشركة الصافي المرتبط بقدرتها علي توليد تدفقات نقدية من النشاط التشغيلي الرئيسي للشركة، والتي تجعل أداء الشركة جيدا وينعكس في العائد على الاستثمار في الأصل أو الشهرة (Abdul Majid, 2013; Al Dabbous et al., 2015). وتم قياس هذا المؤشر باستخدام التغير في التدفقات النقدية التشغيلية محسوبا بالتغير في التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الحالية مقارنة بالتدفقات النقدية التشغيلية للسنة السابقة مرجحا بإجمالي أصول السنة السابقة، وذلك قياسا علي (Abdul Majid, 2013; 2015; Kabir and Rahman, 2016).

د. مؤشر الربحية (ROA): وهو يمثل مقياسا صافيا لأداء الشركة ويعكس خصائص الأداء المتعلقة بالأنشطة الرئيسية والثانوية للشركة ومدى قابلية استرداد قيمة الشهرة من كافة أنشطة الشركة. ويتم قياسه بمعدل العائد علي الأصول محسوبا بصافي دخل السنة الحالية قبل خسائر تدهور للشهرة ومقسوما علي إجمالي أصول السنة السابقة، وذلك قياسا علي (Abdul Majid, 2013; 2015; Stenheim & Madsen, 2016).

ج. المتغير المعدل للعلاقة الرئيسية محل الدراسة: اختلاف مدخل المراجعة الخارجية:

ويقصد به تنفيذ عملية المراجعة الخارجية بتكليف مراقب حسابات واحد (المراجعة الفردية) مقارنة بتكليف اثنين، أو أكثر، من مراقبي الحسابات بمراجعة نفس القوائم المالية بهدف إصدار تقرير مراجعة موحد، يتم توقيعه من قبل جميع مراقبي الحسابات المسؤولين مسؤلية مشتركة فيما يتعلق بهذا التقرير (المراجعة المشتركة). وتم قياس ذلك المتغير باستخدام متغير وهمي يأخذ القيمة (1) إذا كانت الشركة تقوم بتفعيل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة، أي يتم مراجعتها بواسطة اثنين، أو أكثر، من مراقبي الحسابات، والقيمة (صفر) إذا كانت الشركة تقوم بتفعيل مدخل المراجعة الخارجية الفردية، أي يتم

مراجعتها بواسطة مراقب حسابات واحد؛ وذلك قياساً علي (Zerni et al, 2012؛ يوسف، ٢٠١٥؛ العاصي، ٢٠١٥؛ أبو العلا، ٢٠١٩).

د. المتغيرات الرقابية:

هي تلك المتغيرات التي اتفقت الدراسات السابقة (Abughazaleh et al, 2011; Abdul Majid, 2013; 2015; Omar et al, 2015; Kabir and Rahman, 2016) الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة وقيمة الخسارة، ولكنها ليست محل دراسة هذا البحث. وتنقسم تلك المتغيرات إلى متغيرات مرتبطة بطبيعة حساب الشهرة (مثل: الإضافة لرصيد الشهرة خلال السنة، الوزن النسبي للشهرة، خسائر تدهور الشهرة المعترف بها في الفترة السابقة) ، ومتغيرات مرتبطة بالخصائص التشغيلية للشركة (مثل: حجم الشركة، نوع الصناعة، والرفع المالي). وسيقتصر البحث في التحليل الأساسي علي المتغيرات المرتبطة بالشهرة فقط ، وسيتم قياسها كما يلي:

- الإضافات الي رصيد الشهرة (ADD_{it}) : متغير وهمي تتأني القيمة، يساوي واحد إذا كانت الشركة لديها إضافة إلى الشهرة في السنة المالية الحالية، وصفر لغير ذلك.
- خسائر تدهور قيمة الشهرة المعترف بها في السنة السابقة (D_IMPR_{t-1}) : وهو متغير وهمي تتأني القيمة يساوي واحد إذا كانت الشركة تفصح عن خسائر تدهور قيمة الشهرة في السنة السابقة، وصفر لغير ذلك.
- الوزن النسبي لرصيد الشهرة (GWA_{it}): ويقاس بالقيمة الدفترية للشهرة في بداية السنة مقسوما على إجمالي أصول السنة السابقة.

٤/٣/٦ - أدوات وإجراءات الدراسة:

تم إجراء الدراسة التطبيقية، قياساً على منهجية غالبية الدراسات السابقة المماثلة (Abdul Majid, 2013; 2015; Al Dabbous et al., 2015; Vogt et al., 2016; Kabir and Rahman, 2016; Lobo et al, 2017). وقد اعتمد الباحث علي الأدوات المتمثلة في القوائم المالية المجمعة وأسعار الأسهم لشركات العينة المقيدة بالبورصة المصرية خلال فترة الدراسة، والتي أمكن الحصول عليها من موقع مباشر لنشر المعلومات علي الإنترنت (www.mubasher.info/countries/eg)، وكذلك وموقع الدروبكس (www.dropbox.com).

وقد قام الباحث بتحميل محتوى القوائم المالية المجمعة لكافة الشركات المقيدة بالبورصة المصرية فيما عدا البنوك والمؤسسات المالية التي لها متطلبات خاصة بها، بهدف إستبعاد كافة الشركات التي لا تحتوي قوائمها المالية خلال تلك الفترة علي عنصر الشهرة. ثم قام الباحث بالتركيز فقط علي الشركات التي تحتوي قوائمها المالية المجمعة علي عنصر الشهرة^(١)، ثم قام الباحث باستخلاص المعلومات المحاسبية اللازمة لقياس متغيرات الدراسة وكذلك المعلومات الخاصة بمدخل المراجعة

^١ كونها منوف تكون ملزمة بتطبيق كافة الإرشادات الواردة في المعيار المصري رقم (٢٩) وكذلك الواردة في المعيار المصري رقم (٣١) لإضمحلال قيمة الأصول ، والتي تنص علي ضرورة قيام الإدارة بالتخلي عن طريقة تجميع المصالح ومدخل إستنفاد الشهرة وإحلال محلهم طريقة الاقتناء ومدخل إختبار تدهور الشهرة (محمد، ٢٠١٨).

المطبق لدى الشركات. ثم تم تفرغ تلك البيانات تمهيداً لإجراء التحليل الإحصائي لها باستخدام حزمة البرامج الإحصائية (SPSS 24) لإجراء الاختبارات الإحصائية اللازمة لاختبار فروض البحث .

٥/٣/٦- النماذج الإحصائية المستخدمة في اختبار فروض البحث:

تم الاعتماد على نماذج انحدار لاختبار فروض البحث الأساسية. وفيما يلي توضيح لهذه النماذج:

١/٥/٣/٦- نموذج اختبار الفرض الأول للبحث (H1):

لاختبار العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي على مستوى الشركة، كأحد مؤشرات العوامل الاقتصادية لتدهور الشهرة، والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة؛ تم الاعتماد على النموذج التالي:

$$(D_IMP_{it}) = \beta_0 + \beta_1(BTM_{it}) + \beta_2(\Delta Sales_{it}) + \beta_3(\Delta OCF_{it}) + \beta_4(ROA_{it}) + \beta_5(GWA_{it}) + \beta_6(D_IMPR_{i,t-1}) + \beta_7(ADD_{it}) + E_{it} \quad (1)$$

حيث:

(D_IMP_{it}): الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة للسنة الحالية.

(BTM_{it}): نسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية معدلة بخسائر تدهور الشهرة للسنة الحالية الي القيمة السوقية لها في نهاية السنة الحالية.

(ΔSales_{it}): التغير في مبيعات الفترة الحالية مقارنة بالفترة السابقة مرجحا بإجمالي أصول السنة السابقة.

(ROA_{it}): صافي دخل السنة الحالية قبل خسائر تدهور للشهرة مقسوما على إجمالي أصول السنة السابقة.

(ΔOCF_{it}): التغير في التدفقات النقدية التشغيلية للسنة الحالية مقارنة بالتدفقات النقدية التشغيلية للسنة السابقة مرجحا بإجمالي أصول السنة السابقة.

(GWA_{it}): القيمة الدفترية للشهرة في بداية السنة مقسوما على إجمالي أصول السنة السابقة.

(D_IMPR_{it-1}): الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة في السنة السابقة.

ADD_{it}: الإضافة إلى الشهرة في السنة المالية الحالية.

β₀: الجزء الثابت في معادلة الانحدار.

β₁;β₂;β₃;β₄;β₅;β₆;β₇: معاملات الانحدار التي تحدد اتجاه العلاقة بين المتغيرات التفسيرية(المستقلة والرقابية) والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة (فرصة حدوثه)، وقيمتها تعبر عن مقدار التغير الذي يحدث في لوغاريتم نسبة الترويج (فرصة حدوث المتغير التابع)^(١) إذ زادت المتغيرات المستقلة(مؤشرات الأداء على مستوى الشركة والرقابية) درجة واحدة، أما مقدار التغير في فرصة حدوث المتغير التابع تقاس بقيمة بمقدار exp(β_n) في مخرجات الانحدار اللوجستي (عباس، ٢٠١٢)

(١) فإذا زاد المتغير المستقل درجة وحدة فإن لوغاريتم نسبة الترويج يزيد بمقدار β (وليس المتغير التابع) ، اما فرصة حدوث المتغير التابع ستزيد بمقدار exp(β) في مخرجات الانحدار اللوجستي. أي ان قيمة exp(β) تساوي مقدار الزيادة أو النقص التي تطرأ على قيمة نسبة الترويج (فرصة حدوث المتغير التابع). ونسبة الترويج Odds Ratio تشير الي فرصة حدوث المتغير التابع وهي عبارة عن احتمال وقوع الحدث مقسوما على احتمال عدم وقوعه. وهي تختلف عن الاحتمال Probability والذي يساوي عدد مرات وقوع الحدث على المرات الكلية للحدث (عباس، ٢٠١٢).

مدى الارتباط بين متغيرات النموذج. واختبار فروض البحث تم استخدام تحليل الانحدار اللوجستي ثنائي الاستجابة (Binary Logistic Regression) لملاءمته لطبيعة قياس المتغير التابع، فهو متغير فئوي ثنائي القيمة يتبع توزيع برنولي Bernolli ، يأخذ القيمة (1) باحتمال (P) و القيمة (0) باحتمال (P-1) (عباس، ٢٠١٢) . وذلك قياساً علي العديد من الدراسات السابقة التي اتبعت نفس هذا الأسلوب عند اختبار العلاقة محل الدراسة مثل: (Abdul Majid, 2015; Omar et al, 2015; Kabir & Rahman, 2016; Stenheim and Madsen, 2016; Lobo et al, 2017; محمد، ٢٠١٨).

٧/٣/٦ - نتائج اختبار فروض البحث:

١/٧/٣/٦ - الإحصاءات الوصفية:

قام الباحث قبل اختبار فروض البحث باحتساب عدد من الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة مثل الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري، وأدنى قيمة وأعلى قيمة والربيع الأدنى لفهم طبيعة وشكل البيانات وتحديد القيم الشاذة المتطرفة. وبالفعل قام الباحث بعمل تحليل وصفي لعينة الدراسة البالغة ٢١٠ مشاهدة ، وقد اوضح للباحث وجود عدد كبير من المشاهدات به قيم متطرفة في متغيرات الدراسة بلغت (٥١) مشاهدة استبعدها الباحث، وبذلك بلغت العينة النهائية القابلة للتحليل الإحصائي (١٥٩) مشاهدة. ويعتقد الباحث ان وجود هذا العدد الكبير من القيم المتطرفة قد يرجع الي طول فترة الدراسة (٢٠٠٧-٢٠١٨) والتي مرت خلالها بيئة الأعمال المصرية بالعديد من المتغيرات السياسية الخاصة بثورتي ٢٥/١/٢٠١١ وثورة ٣٠/٦/٢٠١٣، كما منرت بمتغيرات إقتصادية تضمنت تعويم الجنيه المصري أمام العملات الأجنبية والإلغاء التدريجي للدعم، مما كان له بالغ الأثر علي عمليات التقييم المختلفة وما نتج عنها من معلومات. هذا ويعرض الجدول رقم (١) الإحصاءات الوصفية الخاصة بمتغيرات الدراسة المستمرة وغير المستمرة (الفئوية) بعد استبعاد القيم المتطرفة. كما يعرض الجدول رقم (٢) نتائج تحليل ارتباط ارتباط برسون.

جدول رقم (١) الإحصاءات الوصفية

	Frequency	N	Mini	Maxi	Mean	Std. Deviation	Median	Percentiles
D_IMP D_IMP=0 D_IMP=1	130 29	159	0	1	.18	.387	.00	.00
BTM		159	.0812903	10.2596973	2.411138949	2.2629078624	1.574450455	.895929069
ASales		159	-.4162875	.8390367	.097204840	.1641516137	.071308661	.007460841
AOCF		159	-.2178088	.7318309	.034666492	.1081082656	.013018121	-.015331447
ROA		159	-.1196354	.4491620	.043683093	.0706414765	.035981920	.000134432
GVA		159	.0000000	.7153162	.093549464	.1266812462	.029103309	.010263224
D_IMPit-1 D_IMPit-1=0 D_IMPit-1=1	133 26	159	0	1	.16	.371	.00	.00
ADD ADD=0 ADD=1	133 26	159	0	1	.16	.371	.00	.00
Audit_Type Single=0 Joint=1	129 33	159	0	1	.21	.407	.00	.00

E_{it} : الخطأ العشوائي.

٢/٥/٣/٦- نموذج اختبار الفرض الثاني للبحث (H2):

لاختبار أثر اختلاف مدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي على مستوى الشركة، كأحد مؤشرات العوامل الاقتصادية لتدهور الشهرة، والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة؛ يتم تعديل النموذج رقم (١) بإضافة متغير وهمي يرمز له بالرمز ($Audit_type_{it}$) يعبر عن مدخل المراجعة الخارجية المطبق، ويأخذ القيمة (١) للمشاهدات المستخدمة مدخل المراجعة المشتركة، والقيمة (صفر) للمشاهدات المستخدمة مدخل المراجعة الفردية. كما يتطلب الأمر تقدير الأثر التفاعلي بين هذا المتغير ومؤشرات الأداء المالي للشركة، كمتغير مستقل، وذلك بضرب هذا المتغير في المتغيرات المستقلة بالنموذج، وذلك قياساً على (العاصي، ٢٠١٥؛ Lobo et al, 2017) وبذلك تكون صيغة النموذجين كما يلي:

$$(D_IMP_{it}) = \beta_0 + \beta_1(BTM_{it}) + \beta_2(\Delta Sales_{it}) + \beta_3(\Delta OCF_{it}) + \beta_4(ROA_{it}) + \beta_5(Audit_type_{it}) + \beta_6(BTM_{it}) * (Audit_type_{it}) + \beta_7(\Delta Sales_{it}) * (Audit_type_{it}) + \beta_8(\Delta OCF_{it}) * (Audit_type_{it}) + \beta_9(ROA_{it}) * (Audit_type_{it}) + \beta_{10}(GWA_{it}) + \beta_{11}(D_IMPR_{it-1}) + \beta_{12}ADD_{it} + E_{it} \quad (2)$$

حيث:

($Audit_type_{it}$): مدخل المراجعة (المراجعة المشتركة / المراجعة الفردية).

(BTM_{it}) * ($Audit_type_{it}$): تشير إلى الأثر التفاعلي لمدخل المراجعة والأداء السوقي.

($\Delta Sales_{it}$) * ($Audit_type_{it}$): تشير إلى الأثر التفاعلي لمدخل المراجعة والأداء.

(ΔOCF_{it}) * ($Audit_type_{it}$): تشير إلى الأثر التفاعلي لمدخل المراجعة والأداء.

(ROA_{it}) * ($Audit_type_{it}$): تشير إلى الأثر التفاعلي لمدخل المراجعة وربحية الشركة.

β_5 : معامل الانحدار الذي يحدد اتجاه العلاقة بين اختلاف مدخل المراجعة الخارجية والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة (فرصة حدوثه)، وقيمتها تعبر عن مقدار التغير الذي يحدث في لوغاريتم فرصة حدوث المتغير التابع إذا زاد المتغير المستقل درجة واحدة، أما مقدار التغير في فرصة حدوث المتغير التابع تقاس بقيمة بمقدار $\exp(\beta_5)$ في مخرجات الانحدار اللوجستي.

β_6 ; β_7 ; β_8 ; β_9 : تشير إلى اتجاه التغير بالزيادة (موجبة) أو بالانخفاض (سالبة) في لوغاريتم نسبة التراجع (فرصة حدوث المتغير التابع وهو قرار الاعتراف بخسائر التدهور) في ظل تبني المراجعة المشتركة مقارنة بتبني مدخل المراجعة الفردية، أما مقدار التغير في فرصة حدوث المتغير التابع نتيجة للتغيرات في المتغيرات المستقلة ستقاس بقيمة بمقدار $\exp(\beta_n)$ في مخرجات الانحدار اللوجستي.

ياقي المتغيرات: سيق تحديدها في نموذج رقم (١).

٦/٣/٦- أدوات التحليل الإحصائي:

استخدام بعض أساليب الإحصاء الوصفي لمتغيرات الدراسة مثل الوسط الحسابي والوسيط والانحراف المعياري، وأدنى قيمة وأعلى قيمة والرابع الأدنى، وكذلك أسلوب ارتباط برسون لقياس

يتضح من جدول رقم (١) انخفاض متوسطات ووسيط مؤشرات الأداء المالي للشركة، فضلا عن اقتراب غالبية هذه القيم من الربيع الأدنى للعينة، فعلى سبيل المثال بلغ وسيط الأداء السوقي والاجمالي والربحية والأداء النقدي (١,٥٧٤ و ٠,٠٧١٣ و ٠,٣٥٩٨ و ٠,٠١٣٠) على التوالي، بينما بلغ الربيع الأدنى للعينة بالنسبة لهذه المؤشرات (٠,٨٩٥ و ٠,٠٠٧٤ و ٠,٠٠٠١ و ٠,٠١٥٣) على التوالي. مما يعني ان غالبية عينة الدراسة كانت تعاني من أداء مالي ضعيف يتطلب الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، وبرغم ذلك كانت نسبة الشركات التي اعترفت بخسائر تدهور الشهرة منخفضة جدا (١٨,٢٣% من المشاهدات)، مما يشير الي عدم وجود علاقة تأثيرية قوية بين مؤشرات الأداء المالي الضعيف وقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، وقد يعد هذا مؤشر علي امكانية قبول فرض العدم الأول للدراسة.

كما يتضح من الجدول أيضا ان نسبة مشاهدات الشركات التي اعترفت بخسائر تدهور الشهرة في العام السابق بلغت ١٦,٣٥% وهي نسبة قريبة جدا من نسبة الشركات التي اعترفت بخسائر تدهور الشهرة للسنة الحالية (١٨,٢٣% من المشاهدات)، وهو ما يعني وجود ترابط تسلسلي ايجابي ومنظم بين ان احتمال حدوث خسائر تدهور قيمة الشهرة ووجود خسائر-تدهور قيمة الشهرة بالسنوات السابقة، فمن المحتمل أن تفصح الشركة عن خسائر تدهور متتالية عندما تواجه ضائقة مالية لعدة سنوات. ومن ناحية اخرى يتضح ان نسبة مشاهدات الشركات التي كان لديها اضافات لرصيد الشهرة بلغت ١٦,٣٥% وهي نسبة قريبة جدا من نسبة الشركات التي اعترفت بخسائر تدهور الشهرة للسنة الحالية (١٨,٢٣% من المشاهدات)، وهو ما يشير الي ان الاضافات للشهرة خلال السنة سيزيد من احتمالية حدوث تدهور في قيمتها، وبالتالي يزداد احتمالية الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، ويتفق نفس المنطق مع زيادة الوزن النسبي للشهرة بالنسبة لإجمالي الأصول.

كما يتضح من الجدول أن نسبة المشاهدات التي تفعل مدخل المراجعة الخارجية المشتركة بلغت ٢٠,٧٥% (٣٣) مشاهدة وهي نسبة منخفضة قد تؤثر علي قبول أو رفض الفرض الثاني، باعتبار ان المراجعة المشتركة تحسن جودة مراجعة تقديرات القيمة العادلة للشهرة، مما يترتب عليه تحسن في علاقة مؤشرات الأداء المالي للشركة بالاعتراف بخسائر تدهور الشهرة.

ومن ناحية أخرى؛ يتضح من الجدول رقم (٢) ان معاملات الارتباط لكل متغيرات الدراسة تنخفض عن ٨٠%، وهو ما يشير إلي عدم وجود ارتباط قوي بين المتغيرات المستقلة وبعضها البعض، مما يؤدي علي عدم ظهور مشكلة الارتباط الخطي المتعدد بين متغيرات الدراسة، وهو ما يؤكد انخفاض معامل تضخم التباين عن ١٠ في كل اختبارات الدراسة الأساسية والإضافية وتحليل الحساسية كما سيتضح فيما بعد.

كما يتضح انخفاض معاملات الارتباط وعدم معنويتها بين متغيرات مؤشرات الأداء المالي للشركة جميعا وقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، وهو ما يدل علي ارتفاع احتمالية تأييد فرض العدم الأول. كما لا يرتبط نوع مدخل المراجعة وأثره التفاعلي مع مؤشرات الأداء المالي بقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، وهو ما يدل علي ارتفاع احتمالية تأييد فرض العدم الثاني أيضا. ويتضح أيضا وجود ارتباط معنوي ايجابي ومرتفع بين الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة للسنة السابقة وقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة للسنة الحالية، وهو ما أكدته الاحصاءات الوصفية للدراسة وكذلك اختبارات الدراسة الأساسية والإضافية وتحليل الحساسية كما سيتضح فيما بعد.

جدول مصفوفة معاملات ارتباط بيرسون بين متغيرات الدراسة
جدول رقم (٢)

Pearson Correlations Matrix ⁽¹⁾													
	1	2	3	4	5	6	7	8	9	10	11	12	13
D_IMP 1	1												
BTM 2	-.096	1											
ΔSales 3	-.066	-.055	1										
ROA 4	.082	-.005	.294**	1									
ΔOCF 5	.005	-.053	.069	.172*	1								
GWA 6	.110	.170*	-.086	-.038	-.080	1							
D_IMP _{t-1} 7	.496**	-.147	-.037	-.085	-.056	.111	1						
ADD _t 8	-.077	-.078	.113	.187*	.001	.033	.034	1					
Audit_Type 9	.080	-.070	.005	.125	-.114	.157*	.025	.067	1				
Audit_Type*BTM 10	.038	.288**	.034	.052	-.054	.186*	-.013	.020	.652**	1			
Audit_Type*ΔSales 11	-.056	.002	.303**	.135	-.140	-.045	-.092	.003	.561**	.436**	1		
Audit_Type*ROA 12	.133	-.068	.050	.481**	-.077	.000	-.055	.015	.575**	.326**	.429**	1	
Audit_Type*ΔOCF 13	.108	.021	-.076	-.004	.419**	.115	.005	-.049	.092	.108	-.123	.028	1

٢٧/٣/٦ نتائج اختبار فروض البحث الرئيسية والفرعية (التحليل الأساسي):

لاختبار فروض البحث تم إجراء الاختبارات عند مستوى معنوية ٥% وتحويل صيغة الفروض البديلة إلى فروض عدم، بحيث يتم رفض فرض العدم وقبول الفرض البديل إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج، أو (Sig) لمعاملات الانحدار، ذات العلاقة أقل من ٥%، بينما يتم قبول فرض العدم ورفض الفرض البديل إذا كانت القيمة الاحتمالية (P-Value) للنموذج، أو لمعاملات الانحدار، ذات العلاقة أكبر من أو تساوي ٥% (حسن وأحمد، ٢٠٠٦). وتم اختبار هذه الفروض من خلال إجراء اختبار لتحديد مدى معنوية النموذج ككل باستخدام إحصائية الاختبار كـ (F) ومدى معنويتها، ثم إجراء اختبار للحكم على مدى معنوية معاملات الانحدار للمتغيرات المستقلة باستخدام إحصائية الاختبار Wald ومدى معنويتها. ويعرض الجدول رقم (٣) نتائج اختبار فرضي البحث الأول وفروضه الفرعية ذات الصلة بالعلاقة الرئيسية محل الدراسة، ثم نتائج اختبار فرض البحث الثاني وفروضه الفرعية المتعلقة بالمتغير المعدل للعلاقة الرئيسية محل الدراسة وهو اختلاف مدخل المراجعة الخارجية. حيث اتضح من الجدول مايلي:

(١) ** ارتباط معنوي عند مستوى معنوية ١% ، و * ارتباط معنوي عند مستوى معنوية ٥%.

جدول رقم (٣)

نتائج نموذج انحدار رقم (١) و (٢)

Variables	Model (1) H1				Model (2) H2			
	β	Sig	Exp(B)	VIF	β	Sig	Exp(B)	VIF
constant	-.676	.509	.421		-.299	.814	.742	
BTM	-.073	.581	.930	1.072	-.092	.552	.912	1.341
ASales	-1.856	.280	.156	1.108	-1.184	.519	.306	1.314
ROA	7.672	.028	2146.894	1.162	6.140	.187	464.227	1.691
ΔOCF	.546	.805	1.726	1.041	-.992	.734	.371	1.369
GWAi	1.851	.330	6.367	1.063	.683	.745	1.980	1.138
D_IMPit	-2.928	.000	.054	1.053	-2.861	.000	.057	1.066
ADDi	1.207	.121	3.344	1.052	1.228	.125	3.416	1.079
Audit_Type					-.271	.812	.763	3.073
Audit_Type* BTM					-.003	.992	.997	2.230
Audit_Type*ASales					-15.641	.216	.000	1.907
Audit_Type* ROA					9.174	.423	9640.906	2.200
Audit_Type*ΔOCF					10.437	.166	34106.871	1.334
Chi-square	39.939		.000		44.275		.000	
Cox & Snell R ²			.222				.243	
No. observation			159				159	
Correct Percentage			85.5%				86.2%	

أولاً: بالنسبة لنتائج اختبار الفرض الأول وفرعيته:

يتضح من الجدول رقم (٣) عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد Multicollinearity بين المتغيرات المستقلة عند إجراء تحليل الانحدار، لأن معامل تضخم التباين (VIF) للمتغيرات مستقلة أقل من (١٠)، مما يشير إلى عدم وجود ارتباط خطي بين المتغيرات المستقلة وهو ما أكدته مؤشرات الارتباط. كما يتضح من الجدول السابق معنوية النموذج من خلال إحصائية الاختبار كا^٢ (χ^2) والتي بلغت (٣٩,٩٣٩) وقيمة احتمالية للنموذج (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية المقبول ٥%، وهو ما يشير إلى أن النموذج يمكنه معنوياً تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع. كما تشير النتائج أيضاً إلى أن المقدرة التفسيرية للنموذج (Cox & Snell R² بلغت (٠,٢٢٢)، وهي تشير إلى أن المتغيرات التفسيرية (المستقلة والرفاقية) تفسر (٢٢,٢%) من الإعراف بخسائر تدهور الشهرة، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير، والمتغيرات التفسيرية الأخرى التي لا يتضمنها النموذج. كما بلغت نسبة التصنيف الصحيح للنموذج للتنبؤ بالإعراف بخسائر تدهور الشهرة ٨٥,٥%. كما يتضح أيضاً من الجدول السابق ما يلي:

أ. يوجد تأثير سلبي غير معنوي للأداء السوقي على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، إذ إن معامل الانحدار لهذا المتغير بلغ ($\beta = -0,073$) وقيمة احتمالية (٠,٥٨١) وهي أكبر من مستوي المعنوية ٥%. مما يشير إلى أن الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة يتعارض، إلى حد ما، مع العوامل الاقتصادية للشركة المرتبطة بالأداء السوقي، حيث كان التأثير سلبياً على خلاف ما توقعته الدراسات السابقة، فكلما كان أداء الشركة ضعيفاً (BTM مرتفعة) يقل احتمال الاعتراف

الشركات المصرية بخسائر تدهور الشهرة، ولكن بشكل غير معنوي، مما يشير إلى أن إدارات شركات العينة لا تأخذ في اعتبارها الأداء السوقي لسهم الشركة، كأحد مؤشرات التدهور الاقتصادي على مستوى الشركة، عند إجراء اختبار تدهور الشهرة. وبالتالي يتم قبول فرض العدم (H1a) ورفض الفرض البديل القائل بوجود تأثير معنوي للأداء السوقي، مقاساً بنسبة القيمة الدفترية إلى القيمة السوقية لحقوق الملكية، على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (Vogt et al, 2016; Lobo et al, 2017) . بينما تختلف مع ما توصل إليه البعض الآخر (Abughazaleh et al., 2011; يوسف، ٢٠١٤؛ Abdul Majid, 2013). ويعتقد الباحث أن هذه النتيجة قد ترجع إلى عدم رغبة الإدارة في إرسال إشارات سلبية إلى السوق تشير إلى انخفاض القيمة السوقية لصافي أصولها فيؤثر ذلك سلباً على أسعار الأسهم، مما يترتب عليه تجنب الاعتراف بهذه الخسائر أملاً في تحسن الأداء المستقبلي للشركة في ظل توافر مؤشرات دالة على هذا التدهور. وهو ما يشير إلى أن الإدارة تمارس اختياراتها المحاسبية بشكل يتعارض مع العوامل الاقتصادية الحقيقية للشركة أي لا تفصح عن القيمة الاقتصادية الحقيقية للشهرة.

ب. يوجد تأثير سلبي غير معنوي للأداء الإجمالي على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، إذ إن معامل الانحدار لهذا المتغير بلغ $(\beta = -1,856)$ وبقيمة احتمالية (0.280) وهي أكبر من مستوى المعنوية ٥%. مما يشير إلى أن الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة يتفق، إلى حد ما، مع العوامل الاقتصادية للشركة المرتبطة بالأداء الإجمالي، حيث كان التأثير سلبياً، أي أنه كلما كان أداء الشركة ضعيفاً (تغير سلبي في المبيعات) يزيد احتمال الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة ولكن بشكل غير معنوي. أي أن التغير في المبيعات لا يؤثر معنوياً على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة بالشركات المصرية. وبالتالي يتم قبول فرض العدم (H1b) ورفض الفرض البديل القائل بوجود تأثير معنوي للأداء الإجمالي، مقاساً بالتغير في المبيعات، على قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات (Abdul Majid, 2013; Vogt, et al, 2016; Stenheim and Madsen, 2016) ، بينما تختلف مع ما توصل إليه البعض الآخر (Hayn and Hughes, 2006; Kabir and Rahman, 2016). ويعتقد الباحث أن هذه النتيجة قد ترجع إلى أن غالبية إدارات الشركات المصرية لا تعتمد على إجمالي الإيرادات والتغير فيها عند تقدير التدفقات النقدية لاستخدام أصول الشركة (الشهرة) مما يجعل قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة غير متأثراً بالأداء الإجمالي للشركة.

يوجد تأثير إيجابي غير معنوي للأداء النقدي على قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، لأن معامل الانحدار لهذا المتغير بلغ $(\beta = 0,546)$ وبقيمة احتمالية (0.805) وهي أكبر من

مستوي المعنوية ٥%. مما يشير إلى أن الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة لا يتفق، الي حد ما، مع العوامل الاقتصادية للشركة المرتبطة بالأداء النقدي، حيث كان التأثير إيجابي على خلاف ما توقعته الدراسات السابقة، أي أنه كلما كان أداء الشركة جيدا (تغير إيجابي في التدفقات النقدية) يزيد احتمال الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة ولكن بشكل غير معنوي. أي أن التغير في التدفقات النقدية التشغيلية لا يؤثر معنويا على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة بالشركات المصرية. وبالتالي يتم قبول فرض العدم (H1c0) ، ورفض الفرض البديل القائل بوجود تأثير معنوي للأداء النقدي للشركة، مقاسا بالتغير في التدفقات النقدية التشغيلية، على قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه بعض الدراسات مثل (Abdul Majid, 2013; Vogt, et al, 2016) ، بينما تختلف مع ما توصل إليه البعض الآخر (Kabir and Rahman, 2016; Lobo et al, 2017). ويعتقد الباحث أن هذه النتيجة قد ترجع إلى أن إدارات الشركات المصرية لا تأخذ في اعتبارها الأداء النقدي للشركة نظرا لأن السوق المصري لا يهتم نوعا ما بقائمة التدفقات النقدية واهتمامه الأكبر ببيكون بقائمة الدخل، مما يجعل الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة غير متأثرا بالأداء النقدي للشركة.

د. يوجد تأثير معنوي إيجابي لربحية الشركة على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، لان معامل الانحدار لهذا المتغير بلغ ($\beta = 7,172$) وبقيمة احتمالية (٠,٠٢٨) وهي أقل من مستوى المعنوية ٥% . مما يشير إلى أن الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة قد يتفق، الي حد ما، مع العوامل الاقتصادية للشركة المرتبطة بالربحية، حيث كان التأثير إيجابيا، أي انه كلما كان أداء الشركة جيدا (ربحية مرتفعة) يزيد احتمال الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة وبشكل معنوي. مما يشير الي أن إدارة الشركة تأخذ في اعتبارها عامل الربحية، مقاسا بالربحية الصافية، للشركة من كافة الأنشطة الرئيسية والثانوية عند اتخاذ قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة. وبالتالي يتم رفض فرض العدم (H1d0) وقبول الفرض البديل القائل بوجود تأثير معنوي لربحية الشركة، مقاسا بالعائد على الأصول، على قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة (Abdul Majid, 2013) ، بينما تختلف مع ما توصل إليه البعض الآخر (Hayn and Hughes, 2006; Abughazaleh et al., 2011; يوسف، ٢٠١٤؛ Al Dabbous et al., 2015; Kabir and Rahman, 2016; Vogt et al, 2016; Stenheim and Madsen, 2016).

ويعتقد الباحث أن هذه النتيجة قد ترجع إلى إهتمام مستخدمي القوائم المالية في مصر بربحية الشركة بشكل أكبر من مؤشرات الأداء الأخرى للحكم على نجاح الشركة، كما يعني التأثير الإيجابي هذا أنه عندما يظهر أحد المؤشرات الدالة على التدهور تقوم إدارات الشركات في مصر بالاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، خاصة عندما تكون ربحية الشركة قبل خسائر تدهور الشهرة مرتفعة بدرجة تجعلها تستوعب وتغطي خسارة تدهور الشهرة، وبالتالي لا ترسل

إشارات سالبة للسوق، وفي نفس الوقت تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للشركة. ومن ناحية أخرى، عندما تكون ربحية الشركة منخفضة (أداء منخفض) سيقل احتمال الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة لعدم رغبة الإدارة في إرسال إشارات سالبة إلى السوق. تؤثر سلباً على أسعار الأسهم، أملاً في تحسن الأداء المستقبلي للشركة، إلا أنه في هذه الحالة يكون قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهر غير متفق مع العوامل الاقتصادية للشركة.

بالنسبة للمتغيرات الرقابية، يوجد تأثير معنوي سلبى للاعتراف بخسائر تدهور الشهرة السنة السابقة على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة في السنة الحالية، وبقيمة احتمالية (0.000). بينما يوجد تأثير غير معنوي للوزن النسبي للشهرة والإضافات لرصيد الشهرة على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، وبقيمة احتمالية (0.330 و 0.121) على التوالي.

ويخلص الباحث من اختبار الفروض الفرعية للفرض الأول الرئيسي إلى أنه فيما يتعلق بتأثير الأداء السوقي والأداء الإجمالي والأداء النقدي للشركة، فقد تم قبول فرض العدم ومن ثم رفض الفروض البديلة القائلة بوجود تأثير لمؤشرات الأداء السوقي والأداء الإجمالي والأداء النقدي للشركة على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة. أما فيما يتعلق بتأثير الربحية، فقد تم رفض فرض العدم ومن ثم قبول الفرض البديل القائم بوجود تأثير معنوي لربحية الشركة على قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

ويشأن الفرض الأول الرئيسي للبحث؛ فإنه بناءً على نتيجة اختبار الفروض الفرعية لهذا الفرض الرئيسي يخلص الباحث إلى أن هذا الفرض كفرض عدم لم يتم رفضه كليةً، ومن ثم لم يتم قبول هذا الفرض كليةً في صيغته البديلة القائلة بوجود تأثير لمؤشرات الأداء المالي للشركة، كمعامل للتدهور الاقتصادي على مستوى الشركة، على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة. بمعنى أن تأثير مؤشرات الأداء المالي، مقاسة بمؤشرات الأداء السوقي والأداء الإجمالي والأداء النقدي وربحية للشركة، على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة ليس تأثيراً مطلقاً وإنما يختلف هذا التأثير باختلاف مؤشر قياس الأداء الاقتصادي المستخدم. ويعتقد الباحث أن عدم تأثير معظم العوامل الاقتصادية المحددة لأداء الشركة على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية قد يرجع ذلك إلى السلوك الانتهازي التي تمارسه الإدارة والخاص بحوافز التقرير للإدارة التي تجعلهم لا يأخذون في اعتبارهم العوامل الاقتصادية للتدهور المرتبطة بأداء الشركة كمتغيرات مؤثرة على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة.

ثانياً: بالنسبة لنتائج اختبار الفرض الثاني وفرعيته:

لاختبار ما إذا كان تأثير مؤشرات الأداء المالي للشركة، كمعامل اقتصادية للتدهور على مستوى الشركة، على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة يختلف باختلاف مدخل المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، تم إعادة صياغة هذا الفرض كفرض عدم H_0 ، وذلك على النحو التالي: H_2 : لا يختلف تأثير مؤشرات الأداء المالي للشركة على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة باختلاف مدخل المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

وتم اختبار الأثر التفاعلي لمدخل المراجعة الخارجية على العلاقة الرئيسية محل الدراسة وذلك من خلال تحليل الانحدار للنموذج رقم (٢) الموضحة نتائجه في جدول رقم (٣) السابق. حيث يتضح من الجدول ما يلي:

أ. عدم وجود المشكلة الإحصائية المعروفة بالارتباط الخطي المتعدد بين المتغيرات المستقلة عند إجراء تحليل الانحدار حتى بعد إضافة المتغير المعدل مدخل المراجعة الخارجية، من خلال معامل تضخم التباين (VIF). كما يتضح أن النموذج معنويًا، حيث بلغت إحصائية الاختبار χ^2 (٤٤,٢٧٥) وقيمة احتمالية للنموذج (٠,٠٠٠) وهي أقل من مستوى المعنوية المقبول ٥%، وهو ما يشير إلى أن النموذج يمكنه معنويًا تفسير التغيرات التي تطرأ على المتغير التابع حتى بعد إدخال المتغير المعدل وتفاعلاته مع المتغيرات المستقلة. كما تشير النتائج أيضًا إلى أن المقدرة التفسيرية للنموذج (Cox & Snell R^2) قد زادت مقارنة بالنموذج رقم (١) حيث بلغت (٠,٢٤٣)، وهي تشير إلى أن المتغيرات التفسيرية (المستقلة والرقابية والمعدلة) تفسر (٢٤,٣%) من الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، وترجع باقي النسبة إلى الخطأ العشوائي في التقدير، والمتغيرات التفسيرية الأخرى التي لا يتضمنها النموذج. كما زادت نسبة التصنيف الصحيح للنموذج للتنبؤ بقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة حيث بلغت ٨٦,٢% بعد إدخال متغير نوع مدخل المراجعة الخارجية.

ب. عدم وجود تأثير معنوي لجميع المتغيرات المستقلة والرقابية والمتغير المعدل للعلاقة بتفاعلاته مع المتغيرات المستقلة التي يتضمنها النموذج على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، حيث كانت القيمة الاحتمالية لكافة متغيرات النموذج أكبر من مستوى المعنوية المقبول ٥%، فيما عدا وجود تأثير معنوي سلبي لمتغير الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة للسنة السابقة الرقابي حيث كانت القيمة الاحتمالية له مساوية للصفر. وهذا يعني أن مدخل المراجعة الخارجية لم يكن له تأثير معنوي على العلاقة الرئيسية محل الدراسة. مما يشير إلى أن العلاقة التائية بين مؤشرات الأداء المالي للشركة وقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة لم تختلف باختلاف مدخل المراجعة الخارجية. أي أن المراجعة الخارجية المشتركة وما تحققه من مزايا وامكانات لم تدعم من العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة مقارنة بالمراجعة الفردية، أي لم تسهم في تحسين الاعتراف الوقتي بالخسائر كمؤشر للحفاظ المحاسبي وجودة المراجعة. وقد ترجع هذه النتيجة إلى مشكلة الاتكالية التي تنتج من اعتماد مراقبي الحسابات على بعضهما البعض مما يقلل من الجهود المبدولة من كل منهما، أو قد ترجع إلى عدم فعالية التعاون بين مراقبي الحسابات المكلفين بعملية المراجعة المشتركة وتفاوت النواحي الفنية والتكنولوجية بين منشآت المحاسبة والمراجعة. وتتفق هذه النتيجة مع دراسة (الديسبي، ٢٠١٤).

وبالتالي يتم قبول فرض العدم الثاني (H_{20}) الرئيسي وفرعياته ($H_{2a,b,c,d}$)، ومن ثم رفض الفرض البديل الثاني القائل "يختلف تأثير مؤشرات الأداء المالي للشركة، كعوامل اقتصادية للتدهور على مستوى الشركة، على قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة باختلاف مدخل المراجعة الخارجية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية" وكذلك فرعياته البديلة.

٣/٧/٣/٦ تحليلات الحساسية:

قام الباحث بعمل عدد من تحليلات الحساسية لنتائج الدراسة للتحقق من دقة نتائجها، كما يلي:

(١) تغيير طريقة قياس متغير العائد على الأصول وقياسه بالتغير في العائد على الأصول قبل خسائر تدهور الشهرة للسنة الحالية مقارنة بالسنة السابقة ومرجحا بإجمالي الأصول في بداية السنة. وقد تم اختيار هذا المتغير لأنه المتغير المستقل الوحيد الذي ثبت معنويته عند اختبار الفرض الأول الرئيسي. وقد جاءت النتائج متفقة مع نتائج الاختبار الأساسي للفرض الأول الرئيسي، حيث كان نموذج الانحدار معنوياً (كا² = ٤٠,١٦٨%) وبقيمة احتمالية (٠,٠٠٠)، كما كانت المقدرة التفسيرية للنموذج ٢٢,٣%، كما كان لهذا المتغير تأثير إيجابي معنوي ($\beta = ٩,١٠٦$) وبقيمة احتمالية (٠,٠٢٧) على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة وباقي المتغيرات غير معنوية. وعند اختبار الفرض الثاني اتفقت النتائج تماماً مع نتيجة الاختبار بالقياس لهذا المتغير.

(٢) قام الباحث بعمل تحليل حساسية آخر بتغيير طريقة قياس مؤشرات الأداء المالي من خلال استخدام مؤشر واحد فقط، بدلاً من عدة مؤشرات، يشير إلى الأداء المالي الضعيف للشركة **Low_perf**، من خلال استخدام نسبة الدخل قبل الفائدة والضرائب والهلاك والاستنفاد مرجحاً بإجمالي الأصول في بداية السنة (IBITD)، أو التدفقات النقدية التشغيلية مرجحاً بإجمالي الأصول في بداية السنة (OCF)، أو نسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى القيمة الدفترية لها (MTB)، وذلك قياساً على دراسة (Lobo et al., 2017). وقد تم صياغة النموذج رقم (٣) و(٤) الموضحين بجدول رقم (4) لاختبار فروض البحث الرئيسية، وسيكون مؤشر الأداء الضعيف متغير مؤشر سناوي واحد حال وجود أحد المؤشرات التالية:

- أن يكون الدخل قبل الضرائب والفائدة والهلاك والاستنفاد مقسوماً على إجمالي أصول السنة السابقة في الربيع الأدنى في توزيع العينة وصفر لغير ذلك؛ أو
- أن تكون التدفقات النقدية التشغيلية مقسومة على إجمالي أصول السنة السابقة في الربيع الأدنى لتوزيع العينة وصفر لغير ذلك؛ أو
- أن تكون نسبة القيمة السوقية إلى القيمة الدفترية لحقوق الملكية أقل من واحد وصفر لغير ذلك.

ويعرض الجدول رقم (٤) نتائج اختبار فرضي البحث باستخدام هذا المقياس مع عمل مقياس تجميعي للقياسات الثلاث، ويوضح الجدول ما يلي:

أ. بالنسبة للفرض الأول؛ يتضح عدم وجود تأثير معنوي لمؤشرات الأداء الضعيف المقاسة على أساس الربحية بالدخل قبل الفائدة والضريبة والهلاك والاستنفاد ($\beta = ٠,٠٥٢٥$ و $\text{Sig} = ٠,٣٧٢$) و التدفقات النقدية التشغيلية ($\beta = ٠,٣٩٧$ و $\text{Sig} = ٠,٠٥٢$) والتجميعي ($\beta = -٠,١٤٩$ و $\text{Sig} = ٠,٧٦٢$). بينما يوجد تأثير سلبي معنوي بين الأداء الضعيف مقاساً بنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية، أي كلما ارتفعت هذه النسبة (الأداء قوي) كلما انخفضت احتمالية الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة. وتختلف هذه النتيجة مع نتائج الفرض الفرعي الأول

والرابع للفرض الأول في التحليل الأساسي، حيث كان تأثير الأداء السوقي سلبياً غير معنوياً وتأثير الربحية إيجابياً معنوياً، بينما تتفق مع الفرض الفرعي الثالث للفرض الأول في التحليل الأساسي، وتختلف هذه النتيجة مع دراسة (Lobo et al., 2017) في كافة نتائج مقاييس الأداء الضعيف.

ب. بالنسبة للفرض الثاني؛ يتضح وجود تأثير تفاعلي معدّل إيجابي ومعنوي لمُدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين الأداء الضعيف مقياساً بالربحية وقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة. حيث أدي استخدام مدخل المراجعة الخارجية المشتركة إلى تحسن علاقة الأداء الضعيف مقياساً بالربحية بقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة ($\beta = 2,875$ و $\text{Sig} = 0,039$) مقارنة بمدخل المراجعة الفردية. بينما لا يوجد تأثير تفاعلي معدّل لمُدخل المراجعة الخارجية على العلاقة بين الأداء الضعيف مقياساً بالتدفقات النقدية التشغيلية أو بنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلى قيمتها الدفترية والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة. وتختلف هذه النتائج تماماً عن نتائج الفرض الثاني في التحليل الأساسي، والتي تم قبول الفرض العدم للفرض الثاني الرئيسي ولكل فروضه الفرعية.

وبالتالي يخلص الباحث إلى أن قياس مؤشرات الأداء بذلك المقياس المعتمد على الربحية قد أظهر تحسناً في التأثير الإيجابي للربحية، كمؤشر للأداء المالي للشركة، على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة تقريباً بمقدار (2,875) ويشكل معنوي (0,039). وبالتالي يخلص الباحث إلى أن مؤشر الربحية هو أفضل مؤشرات الأداء المالي التي تنعكس في قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة في بيئة الممارسة في مصر (وهو ما تؤيده نتيجة الفرض الفرعي الرابع للفرض الأول الرئيسي في التحليل الأساسي)، وأن علاقة هذا المؤشر بالاعتراف بخسائر تدهور الشهرة ستتحسن في ظل المراجعة المشتركة مقارنة بالمراجعة الفردية (وهو ما يتعارض مع نتائج الفرض الثاني في التحليل الأساسي).

الجدول رقم (٤)
نتائج تأثير الأداء الضعيف للشركة على قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة

Variable	Model (3) H1						Model (4) H2					
	D_IMP _{it} = β ₀ + β ₁ Low_perf _{it} + β ₂ GWA _{it} + β ₃ D_IMP _{it} + β ₄ ADD _{it} + Err						D_IMP _{it} = β ₀ + β ₁ Low_perf _{it} + β ₂ GWA _{it} + β ₃ D_IMP _{it} + β ₄ ADD _{it} + β ₅ Audit_Type _{it} + β ₆ Low_perf _{it} *Audit_Type _{it} + Err					
	Low_perf_IBITD	Low_perf_Osf	Low_perf_MTB	Lower_perform	Low_perf_IBITD	Low_perf_Osf	Low_perf_MTB	Lower_perform	Low_perf_IBITD	Low_perf_Osf	Low_perf_MTB	Lower_perform
Con	β	β	β	β	β	β	β	β	β	β	β	β
Low_per	-1.032	-.737	-.064	-.471	-1.851	-.064	-.471	-1.851	-.233	-18.033	-.733	-.506
GWA _{it}	.525	.397	-1.950	-.149	1.246	-.022	-.149	1.246	.635	-1.598	-.073	-.973
D_IMP _{it}	1.762	1.350	.450	1.454	.651	.804	1.454	.740	1.213	-.152	.938	.809
ADD _{it}	-2.887	-2.754	-2.882	-2.733	-2.910	.000	-2.733	.000	-2.767	-2.807	.000	-2.692
Audit_Type	1.243	.930	1.092	1.052	1.255	1.164	1.052	1.117	.936	1.244	1.112	1.158
Low_per*Audit_type					.257			.729	-.546	17.662	.999	.932
Chi-square	34.818	34.411	41.271	34.072	40.210	.060	34.072	.000	35.197	43.997	.000	36.846
Cox & Snell R ²	.197	.195	.229	.193	.223		.193		.199	.242		.207
Correct Percentage	86.2	85.5	86.2	86.2	86.8		86.2		86.2	86.8		85.5
No. observation	159											

٤/٧/٣/٦ التحليل الإضافي:

قام الباحث بعمل تحليل إضافي بمعالجة متغير مدخل المراجعة الخارجية كمتغير رقابي بدلا من كونه متغير معدل للعلاقة محل الدراسة. وقد جاءت نتائج التحليل متفقة مع نتيجة اختبار الفرض الأول، حيث كان لكل من معدل العائد علي الأصول والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة للسنة السابقة تأثيرا معنويا (إيجابي وسلبى على التوالي) علي قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة ($\beta = 8.994$ ، -2.781 ، وبقيمة احتمالية = 0.035 ، 0.000 ، علي التوالي).

ولمزيد من الدقة؛ قام الباحث بعمل تحليل إضافي بإدخال عدد من المتغيرات الرقابية الأخرى ذات الصلة بالخصائص التشغيلية للشركة، وهي؛ حجم الشركة، والرفع المالي والقطاع الصناعي باعتبارها عوامل مؤثرة علي قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة التي نموذجي الانحدار (١) و(٢). ويوضح الجدول رقم (٧) النتائج الاحصائية لاختبار الفرض الأول وفرعياته والفرض الثاني.

جدول رقم (٥)

تحليل اضافي بمتغيرات رقابية ذات الصلة بالخصائص التشغيلية للشركة

Variable	Model (1)				Model (2)			
	β	Wald	Sig	Exp(β)	β	Wald	Sig	Exp(β)
constant	2.469	.562	11.816	.453	7.607	3.356	.067	2013.219
BTM	-.101	.415	.520	.904	-.119	.454	.500	.888
Δ Sales	-.989	.300	.584	.372	-1.022	.308	.579	.360
Δ OCF	8.309	3.578	.059	4059.980	6.877	1.509	.219	969.553
ROA	.976	.182	.669	2.653	-.972	.094	.760	.379
GWA1	1.830	.577	.448	6.233	-.193	.005	.945	.825
D_IMPit	-	22.447	.000	.060	-2.844	19.380	.000	.058
ADDi	1.192	2.144	.143	3.293	.833	.919	.338	2.300
Size	-.093	.445	.505	.911	-.172	1.378	.240	.842
Lev	-.377	.259	.611	.686	-.456	.202	.653	.634
Sector		3.370	.185			4.323	.115	
Sector(1)	-.822	1.403	.236	.440	-1.473	3.190	.074	.229
Sector(2)	-	3.059	.080	.299	-1.251	2.635	.105	.286
	1.207							.067
audit_type(1)					-2.702	2.620	.106	.769
BTM_audit_type					-.262	.197	.657	.000
Δ Sales_audit_type					-89.809	3.829	.050	1.52212
ROA_audit_type					290.546	2.247	.134	.211
Δ OCF_audit_type					-1.556	.008	.931	.000
Chi-square	44.213		0.000		58.228		0.000	
Cox & Snell R ²	.243				.307			
No. observation	159							

حيث: حجم الشركة ($size_{it-1}$): يقاس اللوغاريتم الطبيعي لاجمالي أصول الشركة في السنة السابقة، والرفع المالي LEV_{it} : مقاسا بجمالي الالتزامات السنة السابقة ÷ اجمالي أصول السنة السابقة، القطاع

نوع القطاع الصناعي Sector₁: متغير وهمي يتكون من ثلاثة فئات صناعية يأخذ القيمة (١) لقطاعي العقارات والبناء والتشييد، والقيمة (٢) القطاع الصناعي؛ ويضم خمسة صناعات هي منتجات منزلية وشخصية، وخدمات ومنتجات صناعية وسيارات، واطذية والمشروبات، والموارد الاساسية، والكيمائيات، ويأخذ القيمة (٣) لقطاع الخدمات الذي يضم الاتصالات والسياحة والفنادق والادوية والرعاية الصحية. ويعد قطاع الخدمات القطاع المرجعي لهذا المتغير. اما باقي متغيرات النموذج سبق تحديدها.

ويتضح من نتائج الجدول رقم (٧) أنه لا يوجد تأثير معنوي لمؤشرات الأداء المالي للشركة على قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، كما لم يكن لاختلاف مدخل المراجعة الخارجية تأثير تفاعلي معنل لعلاقة هذه المؤشرات بقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، حتي في ظل اختلاف حجم الشركة والرفع المالي والقطاع الصناعي للشركة. فيما عدا تأثير الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة فلها تأثير سلبي ومعنوي علي قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة في جميع الأحوال. وهذه النتائج قريبة جدا من نتائج التحليل الاساسي لفروض الدراسة.

٤/٦ النتائج والتوصيات ومجالات البحث المقترحة.

استهدف البحث تحليل واختبار العلاقة بين العوامل الاقتصادية لتدهور علي مستوى الشركة، مقاسة بمؤشرات الأداء المالي للشركة، والاعتراف بخسائر تدهور الشهرة علي عينة من الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، وكذلك اختبار مدى تأثير مدخل المراجعة الخارجية المفعّل (مشتركة /فردية) علي هذه العلاقة، من أجل التمثيل الصادق والعاقل للقيمة الاقتصادية الحقيقية للشهرة، والحد من السلوك الانتهازي للإدارة الذي يجعلها تتجنب أو تؤجل الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة لتحقيق أهدافها الخاصة بها برغم وجود مؤشرات دالة على تدهورها.

وخلصت الدراسة في التحليل الأساسي إلي عدم وجود تأثير معنوي لمؤشرات الأداء السوقي، مقاسا بنسبة القيمة الدفترية لحقوق الملكية إلي قيمتها السوقية، والأداء الإجمالي، مقاسا بالتغير في المبيعات، والأداء النقدي، مقاسا بالتغير في التدفقات النقدية التشغيلية، على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، كما توصلت الدراسة إلي وجود تأثير إيجابي معنوي لربحية الشركة، مقاسا بالعائد على الأصول، على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة. وقد فسرت الدراسة ذلك بأن مستخدمي القوائم المالية في مصر يهتمون بربحية الشركة بدرجة أكبر من مؤشرات الأداء الأخرى للحكم علي نجاح الشركة، لذلك يتأثر الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة بمستوى ربحية الشركة وفقا لحوافز المديرين، إذ يعني التأثير الإيجابي هذا أنه عندما يظهر أحد المؤشرات الدالة على التدهور تقوم إدارات الشركات في مصر بالاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، خاصة عندما تكون ربحية الشركة قبل خسائر تدهور الشهرة مرتفعة بدرجة تجعلها تستوعب وتغطي خسارة تدهور الشهرة، وبالتالي لا ترسل إشارات سلبية للسوق، وفي نفس الوقت تعكس الواقع الاقتصادي الحقيقي للشركة. كما قد يرجع عدم تأثير معظم العوامل الاقتصادية المحددة لأداء الشركة علي قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة في الشركات المقيدة بالبورصة المصرية إلي السلوك الانتهازي التي تمارسه الإدارة والخاص بحوافز التقرير للإدارة التي تجعلهم لا يأخذون في اعتبارهم العوامل الاقتصادية المحددة لأداء الشركة كمتغيرات مؤثرة علي قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة.

كما توصلت الدراسة إلي أن اختلاف مدخل المراجعة الخارجية لم يكن له تأثير معنوي علي العلاقة الرئيسية محل الدراسة، أي أن المراجعة الخارجية المشتركة وما تحققه من مزايا وإمكانيات وتبادل خبرات ومعارف بين مراقبي الحسابات المشتركين لم تدعم من العلاقة بين مؤشرات الأداء المالي وقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة مقارنة بالمراجعة الفردية، أي لم تسهم في تحسين الاعتراف الوتقي بالخسائر كمؤشر للحفاظ المحاسبي وجودة المراجعة.

ومن ناحية أخرى، أظهرت نتائج تحليل الحساسية بأن ربحية الشركة، مقاسة بالتغير في العائد على الأصول قبل خسائر تدهور الشهرة، لها تأثير معنوي علي الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، وهي تتفق مع نتائج التحليل الأساسي، كما أن أظهرت أن الأداء الضعيف للشركة، مقاسا بنسبة القيمة السوقية لحقوق الملكية إلي قيمتها الدفترية، تؤثر معنويا علي قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، إلا أنه عند استخدام اختلاف مدخل المراجعة الخارجية كمتغير معدّل أظهرت النتائج أن مدخل المراجعة المشتركة كان له تأثير تفاعلي إيجابي ومعنوي علي تحسن العلاقة بين الأداء الضعيف للشركة، مقاسا بربحية الشركة IBITD، والاعتراف بخسائر تدهور الشركة مقارنة بمدخل المراجعة الفردية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية.

كما قام الباحث بعمل تحليل إضافي يتضمن متغيرات الخصائص التشغيلية للشركة كمتغيرات رقابية في نموذجي التحليل الأساسي، وقد بينت نتائج التحليل الإضافي عدم وجود تأثير معنوي لمؤشرات الأداء المالي للشركة وكذلك مجموعة المتغيرات الرقابية الخاصة بالخصائص التشغيلية للشركة وتلك الخاصة بخصائص الشهرة على الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، كما لم يكن لاختلاف مدخل المراجعة الخارجية تأثير تعاطلي معدّل لعلاقة هذه المؤشرات بقرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة، حتى في ظل اختلاف حجم الشركة والرفع المالي والقطاع الصناعي للشركة. فيما عدا تأثير الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة في السنة السابقة فلها تأثير سلبي ومعنوي على قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة في جميع الأحوال. وهذه النتائج قريبة جدا من نتائج التحليل الأساسي لفروض الدراسة.

وفي ضوء نتائج الدراسة وحدودها، يوصي الباحث بضرورة تفعيل آليات الرقابة على إدارات الشركات مثل آليات الحوكمة ولجنة المراجعة، من أجل المتابعة والإشراف على عملية اعداد القوائم المالية، وبالتحديد العمليات التي تتطلب تقديرات واحكاماً شخصية من الإدارة غير قابلة للتحقق مثل الشهرة، بحيث يتم تقييد السلوك الانتهازي للإدارة بشكل يجعل الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة متمشياً مع العوامل الاقتصادية لتدهور أداء الشركة. إضافة إلى ضرورة رفع مستوى البنية التحتية لبيئة التقرير المالي في مصر، خاصة بعد تبني مدخل محاسبة القيمة العادلة في معايير المحاسبة المصرية، وما يتضمنه من صعوبات في التطبيق، وذلك من خلال تطوير المناهج الدراسية بأحدث إصدارات المعايير، مع تولي الجهات المهنية والتنظيمية في الدولة عمل ورش عمل مهنية لمعدي ومراجعي القوائم المالية لتطويرهم وتنمية مستواهم المهني وتزويدهم بأحدث مداخل ونماذج التقييم التي تمكنهم من التحقق من صحة افتراضات وتقديرات الإدارة ذات الصلة باختبار تدهور الشهرة.

في ضوء ما تم التوصل إليه من نتائج وتوصيات يقترح الباحث عددا من القضايا المختلفة التي يمكن أن تكون مجالات لبحوث مستقبلية التي تبحث في التأثيرات المحتملة لتدهور الشهرة في بيئة الممارسة المهنية في مصر، ومنها؛ دراسة واختبار أثر التخصص الصناعي لمراقب الحسابات على جودة مراجعة تقديرات اختبار تدهور الأصول غير الملموسة وبالتحديد الشهرة، وتأثير تأخير تقرير مراقب الحسابات والاستعانة بخبير تقييم على جودة مراجعة خسائر تدهور الأصول غير الملموسة واختبار تدهور الشهرة، وكذلك دراسة أثر جودة هيكل الرقابة الداخلية على جودة إجراءات اختبار تدهور الشهرة، واختبار أثر مداخل المراجعة الخارجية الأخرى (الثنائية والمزدوجة) على قرار الاعتراف بخسائر تدهور الشهرة وقيمة هذه الخسارة، وقياس مدى فعالية التعاون بين مراقبي الحسابات في مدخل المراجعة المشتركة وتأثيره على جودة المراجعة الخارجية. وأخيراً يمكن دراسة رد فعل السوق المصري عند الإفصاح عن خسائر تدهور الشهرة وملاءمته لأغراض تقييم أسعار الأسهم وتقدير تكلفة التمويل، كما يمكن اختبار مدى جودة الإفصاح عن افتراضات وتقديرات اختبار تدهور قيمة الشهرة، وتأثير جودة الإفصاح هذه على جودة المعلومات المحاسبية وقابليتها للفهم والمقارنة.

قائمة المراجع

المراجع العربية:

- أبو العلا، أسامة مجدى فواد، ٢٠١٩، "أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على رأي مراقب الحسابات وانعكاس ذلك على عدم تماثل المعلومات: دراسة تطبيقية على الشركات المدرجة في سوق الأوراق المالية المصرية"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد (٢٣)، عدد(١): ١٦٩-٢٣٢.
- الديبسطي، محمد محمد عبد القادر، ٢٠١٤، "المراجعة المشتركة مقابل المراجعة الفردية - دراسة تطبيقية عن مدى تقييد مكاتب المراجعة المصرية لممارسات ادارة الازياح في الشركات المساهمة"، المجلة المصرية للدراسات المصرية، كلية التجارة - جامعة المنصورة، مجلد(٣٨)، عدد (١): ١٩-٣٩.
- الهريدي، علي محمود، ٢٠١٥، "تأثير المراجعة المشتركة علي جودة التقارير المالية: دراسة تطبيقية علي البنوك المصرية المقيدة ببورصة الاوراق المالية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية، عدد (١): ١١١-١٥٤.
- جبر، غريب جبر، ٢٠١٧، "قياس أثر تطبيق مدخل المراجعة المشتركة على جودة المراجعة : دليل من البورصة المصرية"، مجلة البحوث المحاسبية، كلية التجارة - جامعة طنطا، عدد (١): ٤٣٤-٣٩٤.
- حافظ، سماح طارق أحمد، ٢٠١٥، "العلاقة بين الممارسات المحاسبية المتحفظة والمراجعة المشتركة في ضوء جودة المراجعة بالتطبيق على الشركات المساهمة المقيدة في البورصة المصرية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، مجلد (٣٩)، عدد (٤): ١٤٣-٢٠٥.
- حسن، امتثال محمد وأحمد، محمد علي محمد، ٢٠٠٠، مبادئ الاستدلال الإحصائي، قسم الإحصاء والرياضة والتأمين، كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- حسين، أمل حسين محمد؛ محمود، عبد الحميد أحمد؛ صالح، أبو الحمد مصطفى و هلالى، أسامة أحمد جمال، ٢٠١٨، "المراجعة المشتركة في بيئة الممارسة المهنية المصرية: دراسة مقارنة مع إطار مقترح"، المجلة العلمية، كلية التجارة - جامعة أسيوط، عدد (٦٤): ١٠١-١٢٦.
- رجب، نشوى شاكرا علي، ٢٠١٢، "دراسة واختبار مدى إدراك المستثمرين في مصر لملاءمة المعلومات المحاسبية بشأن خصائر تدهور الشهرة"، الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد (١٦)، عدد (١): ٣٣٦-٣٨٧.
- شحاته، أحمد بسيوني، و طاحون، محمد عبد الحميد، ٢٠١٠، "المحاسبة المالية المتقدمة وفقا لمعايير المحاسبة المصرية والدولية والأمريكية"، قسم المحاسبة والمراجعة - كلية التجارة، جامعة الاسكندرية.
- العاصي، محمود غانم محمود، ٢٠١٥، "دراسة واختبار أثر تبني مدخل المراجعة الخارجية المشتركة على جودة المراجعة والتقارير المالية للشركات المقيدة بالبورصة المصرية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية.
- عباس، علي خضير، ٢٠١٢، "استخدام نموذج الانحدار اللوجستي في التنبؤ بالدوال ذات المتغيرات الاقتصادية التابعة النوعية"، مجلة جامعة كركوك للعلوم الادارية والاقتصادية، كلية الادارة والاقتصاد - جامعة تكريت، مجلد(٢)، عدد(٢): ٢٣٤-٢٥٣.
- عبد الحميد، أحمد أشرف، ٢٠١٤، "المراجعة المشتركة كأداة لزيادة جودة المراجعة : دراسة ميدانية"، المجلة المصرية للدراسات التجارية، كلية التجارة - جامعة أسيوط، مجلد (٣٨)، عدد(٤): ١٦٥-٢١٩.
- عبد القوي، أبو بكر شداد حامد؛ عمر، أحمد محمد الشهير سيد؛ وأبو كريشة، طه زكريا عبدالرحمن، ٢٠١٨، "أثر المراجعة المشتركة على تقرير المراجع الخارجي: دراسة تحليلية"، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة أسيوط - كلية للتجارة، العدد(٦٤): ٦٦-٨.

- محمد، عمرو محمد خميس، ٢٠١٨، " أثر الخصائص التشغيلية للشركات وآليات حماية المستثمر علي الاعتراف المحاسبي بخسارة إضمحلال الشهرة - دراسة تطبيقية علي لشركات المقيدة بالبورصة المصرية، الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، قسم المحاسبة والمراجعة، مجلد(٢٢)، عدد(٤): ٧٠-١٢٧.
- وزارة الاستثمار، ٢٠١٥، معايير المحاسبة المصرية المعنلة، قرار رقم (١١٠) لسنة ٢٠١٥، متاحة على موقع <http://www.cma.gov.eg>.
- يوسف ، حنان محمد إسماعيل، ٢٠١٤، "دور حوكمة الشركات في الحد من سلوك الإدارة الإنتهازي في إدارة الأرباح من خلال الاعتراف بخسارة إضمحلال الشهرة - دراسة إبتقادية وتطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية"، مجلة المحاسبة والمراجعة، كلية التجارة - جامعة بنى سويف، مجلد (٢)، عدد (١): ٤٤-٩٦.
- يوسف، حنان محمد، ٢٠١٥، "أثر تفعيل مدخل المراجعة المشتركة على كفاءة مراقب الحسابات في الكشف والتقرير عن الغش في القوائم المالية، مجلة الفكر المحاسبي، كلية التجارة - جامعة عين شمس، عدد (٢)، الجزء الأول: ٣٣٩-٥٠٣.

المراجع الأجنبية:

- Abdul Majid, J., 2013, "*Accounting Choices Relating to Goodwill Impairment: Evidence from Malaysia*", Thesis is Submitted in fulfilment of the requirements for the Degree of Doctor of Philosophy in Accountancy, College of Social Sciences, University of Glasgow.
- Abdul Majid, J., 2015, "Reporting Incentives, Ownership Concentration by The Largest Outside Shareholder, and Reported Goodwill Impairment Losses", *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 11(3): 199-214.
- AbuGhazaleh, N. M.; Al-Hares, O.M. and Haddad, A.E., 2012, "The Value Relevance of Goodwill Impairments: UK Evidence", *International Journal of Economics and Finance*, 4(4): 206-216.
- AbuGhazaleh, N.; M.; Al Hares, O. M. and Roberts, C., 2011, "Accounting Discretion in Goodwill Impairments: UK Evidence", *Journal of International Financial Management & Accounting*, 22(3): 165-204.
- Al Dabbous, N., Abughazaleh, N., and Al-Hares, O., 2015, "The Effect of Audit Quality and Audit Committees on Goodwill Impairment Losses", *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 5(1): 48-62.
- Alsadoun, N., and Aljabr, Y., 2014, "Joint Audit and Cost of Equity Capital: Evidence from Saudi Arabia", [Available at: www.fac.ksu.edu.sa](http://www.fac.ksu.edu.sa)
- Avallone, F., and Quagli, A., 2015, "Insight into the Variables Used to Manage The Goodwill Impairment Test under IAS 36", *Advances in Accounting*, 31(1) : 107-114.
- Ayres , D. R.; Neal, T. L.; Reid, L. C. and Shipman, J. E., 2018, "Auditing Goodwill in the Post-Amortization Era: Challenges for Auditors", *Contemporary Accounting Research*, 00 (00):1-26.
- Baldauf, J., and Steckel, R., 2012, "Joint Audit and Accuracy of the Auditor's Report: An Empirical Study", *International Journal of Economic Sciences and Applied Research*, 5(2): 7-42.
- Baugh, M. and Mauldin, E., 2018, "Increasing Auditor Recognition of Goodwill Impairment Losses", available at <https://ssrn.com/abstract=3254429>.
- Beatty, A., and Weber, J., 2006, "Accounting Discretion in Fair Value Estimates: An Examination of SFAS 142 Goodwill Impairments", *Journal of Accounting Research*, 44 (2): 257-88.
- Bianchi, P. A., 2018, "Auditors' joint Engagements and Audit Quality: Evidence from Italian Private Companies", *Contemporary Accounting Research*, 35(3): 1533-1577.
- Boennen, S., & Glaum, M., 2014, "Goodwill Accounting: A Review of The Literature", Available at: www.SSRN.com.
- Carcello, J. V.; Neal, T. L.; Reid, L. C. and Shipman, J. E., 2017, "Auditor Independence and Fair Value Accounting: An Examination of Non-audit Fees and Goodwill

Impairments. Working paper, University of Tennessee, University of Pittsburgh, and University of Arkansas.

- D'Arcy, A. and Tarca, A., 2018, "Reviewing IFRS Goodwill Accounting Research: Implementation Effects and Cross-Country Differences", *International Journal of Accounting*, 53: 203-226.
- Deng, M.; Dana, T.; and Ye, M., 2014, "Do Joint Audits Improve or Impair Audit Quality?", *Journal of Accounting Research*, 52(5): 1029-1060.
- Griffin, J. B., 2014, "The Effects of Uncertainty and Disclosure on Auditors' Fair Value Materiality Decisions", *Journal of Accounting Research*, 52: 1165-1193.
- Hamberg, M. and Beisland, L., 2014, "Changes in the Value Relevance of Goodwill Accounting Following the Adoption of IFRS 3", *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation*, 23: 59-73.
- Hayn, C., and Hughes, P. J., 2006, "Leading indicators of goodwill impairment", *Journal of Accounting, Auditing & Finance*, 21 (3): 223-65.
- International Accounting Standards Board (IASB), 2016. International Financial Reporting Standards. www.ifrs.org.
- Itonen, K., and Tronnes, P., 2015; "Benefits and Costs of Appointing Joint Audit Engagement Partners", *Auditing: A Journal of Practice & Theory*, 34(3): 23-46.
- Ji, X. and W. Lu, 2014, "The Value Relevance and Reliability of Intangible Assets", *Asian Review of Accounting*, 22 (3): 182 - 216.
- Johnstone, K.; Grambling, A.; and Rittenberg, L. E., 2014, "Auditing: A Risk Based-Approach to Conducting a Quality Audit", 10th Edition, Cengage Learning.
- Kabir, H., & Rahman, A., 2016, "The Role of Corporate Governance in Accounting Discretion under IFRS: Goodwill Impairment in Australia", *Journal of Contemporary Accounting & Economics*, 12(3): 290-308.
- Lobo, G. J.; Paugam, L.; Zhang, D. and Casta, J. F., 2017, "The Effect of Joint Auditor Pair Composition on Audit Quality: Evidence from Impairment Tests", *Contemporary Accounting Research*, 34(1): 118-153.
- Omar, N.; Mohd-Saleh, M. F.; Md Salleh, M. F., & Ahmed, K., 2015, "The Influence of Family and Government-Controlled Firms on Goodwill Impairment", *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 5(4), 479-506.
- Paugam, L., & Casta, J. F., 2012, "Assessing Joint Audit Efficiency: Evidence from Impairment-Testing Disclosures", available at: <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00671613v1>.
- Peetathawatchai, P. and Acaranupong K., 2012, "Are Impairment Indicators and Losses Associated in Thailand?", *Journal of Financial Reporting and Accounting*, 10(1): 95-114.
- Ratzinger-Sakel, N. V.; Audoussert-Coulier, S.; Kettunen, J., and Lesage, C., 2013, "Joint Audit: Issues and Challenges for Researchers and Policy-Makers", *Accounting in Europe*, 10 (2): 175-199.
- Stenheim, T., and Madsen, D., 2016, "Goodwill Impairment Losses, Economic Impairment, Earnings Management and Corporate", *Journal of Accounting and Finance*, 16(2): pp. 11-30.
- Vogt, M.; Pletsch, C. S.; Morás, V. R.; and Klann, R. C., 2016, "Determinants of Goodwill Impairment Loss Recognition", available at: www.scielo.br/scielo.php?script=sci_arttext&pid=S1519.
- Wines, G., Dagwell, R. and Windsor, C., 2007, "Implication of the IFRS Goodwill Accounting Treatment", *Managerial Auditing Journal*, 22(9): 862-880.
- Zhang, D.; Lobo, G. J.; J. Casta and Paugam, L., 2013, "The Effect of Joint Auditor Pair On Timely Loss Recognition: Evidence From Impairment Tests", available at: <https://www.semanticscholar.org>
- Zerni, M.; Haapamäki, E.; Järvinen, T., and Niemi, L., 2012, "Do joint audits Improve Audit Quality? Evidence from Voluntary joint Audits", *European Accounting Review*, 21(4): 731-765.

ملحق رقم (١)

بيانات عينة الدراسة

م	اسم الشركة	عدد المشاهدات	القطاع الصناعي	عدد شركات كل قطاع
١	النساجون الشركيون	١٢	منتجات منزلية وشخصية	٢
٢	العربية لطح الأقطان	١٠		
٣	مينا فارم للأدوية	٨	الرعاية الصحية والأدوية	١
٤	المصرية للدواجن	٣	الإغذية والمشروبات	٢
٥	جبهة للصناعات الغذائية	٩		
٦	أجواء للصناعات الغذائية	٧		
٧	أوراسكوم للإسكان والصناعة	٧	العقارات	٤
٨	مجموعة طلعت مصطفى	١١		
٩	الاستثمار العقاري العربي (التيكو)	٥		
١٠	القاهرة للإسكان والتعمير	٦		
١١	رابية للقبضة للتكنولوجيا والاتصالات	٩	الاتصالات	٣
١٢	جلوبال تيلكوم للقبضة (أوراسكوم تيلكوم للقبضة سابقا)	٦		
١٣	أورناج مصر للاتصالات (موبينيل سابقا)	٧		
١٤	أورسكوم للتنمية مصر (أوراسكوم للفنادق والتنمية)	٥	السياحة والترفيه	٢
١٥	رمكو لإنشاء القرى السياحية	١١	الكيمائيات	١
١٦	مصر سعاد إيجيبروث	٨		
١٧	لسيك للتدوين	٨	موارد أساسية	٢
١٨	حديد عز	١٠		
١٩	المصرية لخدمات النقل والتجارة (إيجيبرانس)	١١	خدمات ومنتجات صناعية وسيارات	٤
٢٠	السويدي اليكتروك (السويدي للكهرباء سابقا)	١٢		
٢١	شور جي بي أوتو	١٢		
٢٢	الشرق الأوسط لصناعة الزجاج	٣		
٢٣	مصر لصناعة التبريد والتكييف (ميرالكو)	٦	التشييد ومواد البناء	٣
٢٤	ليسيكو مصر	١٢		
٢٥	السويس للاستعانة	١٢		
	إجمالي المشاهدات	٢١٠		٢٥ شركة